سلسلة البحوث اللغوية
(٤)

مهما في الدرس النحوي

الألف والهمزة بين القدماء والمُحَدِّثين: مخرجها وصفاتها

الدكتور
رياض بن حسن الخوَّام

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

سلسلة البحوث اللغوية
(٤)

مهما
في الدرس النحوي

الألف والهمزة
بين القدماء والمحدثين: مخرجها وصفاتها

الدكتور
رياض بن حسن الخوام
الأستاذ بكلية اللغة العربية
جامعة أم القرى

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - 2001 م

شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع

المكتبة العصرية للطباعة والنشر

الدار النموذجية — المطبعة العصرية

بيروت - ص.ب ٨٣٥٥ ١١ - تلفاكس ٠٠٩٦١١٦٥٥٠١٥
صيدا - ص.ب ٢٢١ - تلفاكس ٠٠٩٦١٧٧٢٠٣١٧

ISBN 9953 - 400 - 25 - 3

«مهما»
في الدرس النحوي

١

الدكتور
رياض بن حسن الخوَّام
الأستاذ بكلية اللغة العربية
جامعة أم القرى
مكة المكرمة

«مهما»
في الدرس النحوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد:

فإنَّ «مَهْمَا» من الكلمات التي توقَّفَ عندها النحويون وأَولَوها دراسةً أصليةً، فاتفقوا على أَنَّ مَهْمَا أداةٌ شرطيةٌ جازمة لفعلين لهما أَحكامٌ فصَّلُوها في كتبهم، غير أَنَّهم اختلفوا حول مَهْمَا خلافاتٍ متعددةً متنوعةً، بعضُها يتصلُ ببسَاطَتِهَا وتركيبِهَا، وبعضُها الآخر يرجعُ إِلى اسمِيَّتها وحرفيَّتِهَا، وثالثها يعودُ إِلى ثباتِهَا في الشرط وخروجِهَا عنه، لذلك ارتأَيتُ أَنْ أَدرسَ هذه الأداةَ عارضاً آراءَهُم وحُججَهم في كلِّ خلافٍ نزعوا إِليه، هادفاً من ذلك تِبيان الوجهِ المتَّجه في ذلك.

وحاولتُ ـ خاصةً ـ الربطَ بين مَهْمَا ومَهْمَنْ، لأَنَّ هذه اللفظةَ لم تَنَلْ حظَّها من الدراسةِ مثلَ ما نالته أُختها مَهْمَا، وليس ذلك ـ فيما أَحْسَبُ ـ إِلَّا لكونِهَا روايَةً كوفيةً لم يعتدَّ بها البصريون.

آملاً من ذلك كلِّه، أن تكونَ هذه الدراسةُ دراسةً جامعةً كاشفةً لحقيقة «مَهْمَا» التي لم تَنَلْ من المُحدَثِينَ دراسةً مستقلَّةً فيما أعلم[1].

الراجي عفو ربه
رياض بن حسن الخوَّام
مكة المكرمة

---

(١) نشر هذا البحث في مجلة جامعة أم القرى ـ العدد الثالث ـ السنة الثانية ـ ١٤١٠هـ.

الفصل الأول

١

مَهْمَا بين البساطة والتركيب

اختلف النحويون حول مَهْمَا، أهي مركَّبة أم مفردة، وقسمهم هذا الاختلافُ قسمين:

الأول: وعليه الأكثرُ وهو تركيبُها.

الثاني: وهو بسَاطَتُها وإفرادُها.

وقد انحصرتْ خلافاتُ الأولين حولَ تركيبها في أربعة آراء:

الأول: وهو رأيُ الخليلِ الذي رواهُ عنه سيبويهِ بقوله: (وسَأَلْتُ الخليلَ عن (مَهْمَا) فقال هي (ما) أُدخِلَتْ معها (ما) لَغْواً بمنزلتها مع (مَتى) إذا قلت: متى ما تأتِني آتِكَ، وبمنزلتها مع (أَيْنَ) كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[1] وبمنزلتها مع (أَي) إذا قلت: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[2] ولكنَّهم استقبَحُوا أَنْ يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا (ماما) فأبدلُوا الهاءَ من الألَفِ التي في الأولى)[3].

وقد قوّى اللغويون والنحويون مذهبَ الخليل في كون أَصلِ مَهْمَا (ماما) إذْ أُبدِلَتْ أَلفُ (ما) الأولى هاءً وزِيدَتْ (ما) عليها كما زيدت مع أسماءِ الشرط تلك التي ذكرها الخليل[4]، وبَيَّنَ الأخفشُ عِلَّةَ إبدال أَلفِ (ما) هاءً بقوله: (وأَبدَلُوا الهاءَ من الألَفِ لخفَاءِ الألَفِ، وأَنَّها حرفٌ هاوٍ لا مُستقرَّ لها، فكرهوا اجتماعَ ميمين ليس بينهما إلّا الألَفُ، وهي لِخَفَائِهَا، وأَنَّها تهوي في مَخْرَجِهَا

---

(١) من الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٢) الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٣) الكتاب ٣/٥٩ ـ ٦٠.

(٤) ينظر المقتضب للمبرد ٢/٤٨، والأصول لابن السراج ٢/٩٥١، والبغداديات للفارسي ٣١٣.

حاجزٌ ليس بحصين، فكأنَّهم جَمَعُوا بين ميمين، فأَبدَلُوا منها الهاءَ، لمَّا كانت شَرِيكَتَها في الخفاء، ولم تكنْ هاويةً بمنزلة الحركة)[1] وعرَضَ ابنُ يعيش لهذه القضيةِ مؤيداً رَأْيَ الخليلَ، ومُظهراً علَّةَ اقتصارِهم على إبدالِ أَلفِ (ما) الأولَى دون الثانية، بقوله: (وكَرِهُوا توالي لفظَيْنِ حروفهما واحدة، فأَبدلُوا من أَلفِ (ما) الأُولى (هاءً) لقربِ الهاءِ من الألَفِ في المخرجِ، وكانت أَلفُ (ما) الأولى أَجدرَ بالتغييرِ من الثانية، لأَنَّها اسمٌ، والأَسماءُ أَقْبَلُ للتغيير والتصريف من الحروفِ لِقُرْبِهَا من الأفعال)[2] وإذا كان ابنُ يعيش قد نَظَرَ إلى تقارب مخرجي الأَلفِ والهاءِ، فإنَّ الرضيَّ نظرَ إلى التشابه الصوتي بينهما من جهة الهمس حيث قال: (فأَبْدَلَ ألفَ ما الأولى هاءً لِتَجَانُسِهِمَا في الهمسِ)[3] ثم قدَّمَ ابنُ أبي الربيع في بسيطهِ تنظيراً لهذه المسألة بعد أَنْ بَيَّنَ كراهيتَهُم تكرارَ اللفظِ، والجمعَ بين المتماثلين، وهو ما أشار إليه من قبلُ الأخفشُ، فقالَ: (ونظيرُ هذا قولهم: حَا حَيْثُ، ونظيرُ إبدال الألفِ هاءً هنا، قولُهم:

(مِـنْ هَـا هُـنَـا وَهـا هُـنَـه)[4]

وإلى نحو هذا نَحَا ابن عقيل بعد إيراده رأي الخليل في تركيبها فنصَّ على أَنَّ الألفَ الأولى قُلِبَتْ (هاءً كراهيةَ الأمثال، كما قالوا في دَهْدَهْتُ الحجرَ دَهْدَيْتُ، وكان القلبُ هاءً كقولهم في الوقف: أَنَهْ، وفي الأولَى تنبيهاً على أَنَّها هي المُعْتَمَدَةُ)[5].

(١) النوادر، لأبي زيد ٦٣ ـ ٦٤.

(٢) شرح المفصل ٧/ ٤٢.

(٣) لم يَقُلْ أَحدٌ من القدماء والمحدثين أَنَّ الصائت (الألف) حرفٌ مهموس سوى ما زعمه الرضي هنا، والعجيب أَنَّ الرضيَّ في شرح الشافية قد أكد أَنَّ الألفَ مجهورةٌ وليست بمهموسة لذا فلعل في قوله (لتجانسهما) تحريفاً، والأصل (لتجانسها في الهمس) أي لتلحقَ بها صفةَ الهمس وذلك بعد قلبِ الألفِ هاء، فيكون مرادُه أنَّهم أبدلُوا ألفَ ما الأولى هاء هروباً من المجهور إلى المهموس أي من الثقيل إلى الخفيف، ولا يستبعد أن يكون الرضيُّ قدسَهَا في هذا الموضع أيضاً غير أَنَّ ذلك يفيد أَنَّهم في تعليلاتهم لمذهب الخليل قد التفتوا إلى الظاهرة الصوتية في هذا التركيب، فوفق ابنُ يعيش في تقرير تقارب الصوتين مخرجاً، وربما قَدْسَهَا الرضيُّ حين أراد التشابه في الصفة أيضاً وهو يريدها لا شك. انظر لذلك الكتاب لسيبويه ٤/ ٣٣٤، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٥٩، والأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ٢٣٦، ودراسة الصوت اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر ٣٤٢ ـ ٣٤٣، والمعجم الوجيز مادة جنس.

(٤) البسيط في شرح الجمل ١/ ٢٣٩، والرجز لم يعرف قائله

(٥) انظر تخريج المحقق له في هامش المرجع. المساعد ٣/ ١٣٧.

ويتضح من هذه النصوص جميعاً ما يأتي:

١ ـ أنَّ علةَ قلب ألفِ ما الأولى هاءً كان كراهيةَ لتوالي مِثْلَين.

٢ ـ أنَّهم اختاروا الهاءَ بدلاً من الألفِ لِمَا بينهما من تشابهٍ صوتي، يتمَّثلُ في تقَارُبِ مخرجيهما.

٣ ـ أنَّ بعضَهم قد لجأَ حين أرادَ تفسيرَ الظاهرة إلى إدخال ظاهرة الوقف، فكما أنَّ الألَفَ تُبْدَلُ هاءً في الوقف كذلك (ما) الأولى في (ماما).

٤ ـ أنَّ (ما) الأولى هي المتضمِّنَةُ لمعنَى الشرط والجزاء، وأنَّ الثانيةَ قد زِيْدَتْ عليها ورُكِّبَتْ معها توكيداً لمعنى الشرط، فهي زائدةٌ لازمة[١].

وقد قوَّى أبو علي الفارسي مذهبَ الخليل، فقال بعد عرضه لنصِّ سيبويه السالف (وقَوْلُ الخليلِ عندي أَقْوَى)[٢] وراحَ يؤكده بقوله: (ويُؤَكِّدُ قَوْلَ الخليلِ في هذا ما أنشده أبو زيد وابن الأعرابي[٣]:

مَـهْـمَـا لـيَ الـلَّـيـلـةَ مَـهْـمَـا لِـيَـهْ ... أَوْدَى بِـنـعـلَـيَّ وسِـرْ بـالِـيَـه

فاستفهمَ بمَهْمَا كما يُسْتَفْهَمُ بأينَ وغيره من الأسماء التي يُجَازَى بها)[٤] وأَوْضَحَ ابنُ المنيِّرِ مرادَ أبي علي مستظهراً رأيَ الخليلِ بقوله: (وأَظْهَرُ ما قَوِيَ به مذهبُ الخليل ـ والله أعلم ـ أنَّ هذه الكلمةَ استُعمِلَتْ في الاستفهام حسب استعمَالِهَا في الجزاءِ وأنشدوا: (مَهْمَا لي... البيت).

أَرادَ مالي الليلة، ولا إشكالَ ها هنا أنَّها (ما) الاستفهامية كُررتْ تأكيداً كما يقولون (لَا لَا) و (نَعَمْ نَعَمْ) ثم استُكرِهَ تكرارُ اللفظ بعينه، فقُلبَتْ ألفُ الأولى هاءً، وجاءَ قَلْبُ الاستفهامية ـ وإنْ لم يكن تكرار ـ فهو معه أَجْدَرُ، وإذا وضحَ أنَّ مهما الواقعةَ في الاستفهام أَصْلُها (ما) مكررةٌ، كان ذلك أَوْضحَ دليلٍ على أَنَّ الواقعةَ في الجزاء كذلك والاستشهادُ بالنظائر أَمْيَزُ حُجَجِ العربية، والله أعلم)[٥] وردَّ ابنُ الحاجب دليلَ الفارسي بقوله: (ويجوزُ أَنْ يكونَ مَهْ في مَهْمَا

---

(١) البغداديات للفارسي ٣١٢.

(٢) المرجع السابق ٣١٣.

(٣) البيت لعمرو بن ملقط، انظره في النوادر لأبي زيد ٦٢، وتهذيب اللغة للأزهري مادة مه، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٤٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٣، وخزانة الأدب للبغدادي ٣/ ٦٣١.

(٤) البغداديات ٣١٤.

(٥) الكشاف (الحاشية) ٢/ ١١٥.

الليلة، اسمُ فعلٍ بمعنى اسكتْ واكفُفْ عَمَّا أَنْتَ فيه من اللَّوم، كأنه يخاطبُ لائماً على ما يراه من الوَلَهِ ثُمَّ قال: ماليَ الليلةَ تعظيماً للحَال الذي أَصَابَتْهُ والشدة التي أَدركته ثم ذَكَرَ الأمرَ الذي يحقِّقُ تعظيمَ الأَمرِ فقال: أَوْدَى بنعلَيَّ وسِرْبَالِيَهْ، يعني ذُهِبَ بنعلَيَّ وسِرْبَالِيَه)[1] ثم أوردَ رأيَ أبي علي ـ الذي شرحه ابنُ المنيِّرِ ـ وضعَّفَهُ بقوله: (وليس ذلك بقياس، وإِنَّما هو حَمْلُ لفظِ العربيِّ على ما يحتمِلُه مما هو من جنسِ كلامهم، وليسَ من القياسِ المُختَلَفِ فيه في شيء)[2] وأَنْهَى تعليقَه على البيت بإجازة وجهٍ آخر له فقال: (ويجوز أن تكونَ (ما) الأولى قُدِّرَ الوقفُ عليها، فقُلِبَتْ أَلِفُها هاءً ثم أُجريَ الوصلُ مُجْرَى الوقف، والوجهُ الأَوَّلُ ـ أي كونُ مهما في البيت مركبةً من مَهْ وما الاستفهامية ـ أَوْجَهُ وأَوْضَحُ)[3] .

ولا شَكَّ أَنَّ مرادَ ابن الحاجب من قوله: ليس ذلك بقياس، هو أَنَّ قَلْبَ (ما) الأولى هاءً ليس بقياسٍ قبلَ التركيب، وليس مرادُه حالَ تركيبها، لأَنَّ الرضيَّ قد نصَّ على أَنَّ قولَ الخليلِ (قريبٌ قياساً على أَخواتها)[4] .

أَمَّا تقريرُ ابن الحاجب بأَنَّ ذلك (حَمْلُ لفظِ العربي على ما يحتمله مما هو من جنس كلامهم)، فهذا أَمْرٌ جائز، خاصةً إذا انضافَ إليه أنه من باب حمل الشيءِ على نظيره، فقد رأيناهم يُنَظِّرونُ لهذا القلب بنحو: دَهْدَيْتُ وحَيْحَيْتُ وأَنَهْ في حال الوقف، ولا شك أَنَّ الحملَ على هذه النظائر جائزٌ مقبول، وقد أَشارَ ابنُ جني إلى ذلك بقوله إنه (مَذْهَبٌ مطَّرِدٌ في كلامِهم ولُغَاتِهم، فاشٍ في محاوراتِهم ومخاطباتِهم أَنْ يحمِلُوا الشيءَ على حكم نظيره، لقُرْب ما بينهما، وإن لم يكنْ في أحدهما ما في الآخر ممَّا أَوجبَ لَه الحكمَ)[5] أَمَّا رَأْيُه بأَنَّ الوقفَ قد قُدِّرَ على (ما) الأولى فقُلِبَتْ أَلِفُها هاءً ثم أُجري الوصلُ مُجْرَى الوقف، فيُضْعِفُه أَنَّ إجراءَ الوصلِ مُجْرَى الوقفِ ـ وإِنْ كانَ بابهُ الشعر كما هو الحال هنا ـ لا يكونُ في حالِ الاختيار، بل هو من الضرورات الشعرية[6] ، ولا ضرورةَ هنا ملجئة إليه، إِذْ عندنا آراء أخرى تُخْرِجُ الأَمْرَ من دائرة الضرورات، لذا فاللجوء إليها أَوْلَى من اللجوء إلى الضرورة.

---

(١) و(٢) و(٣) أمالي ابن الحاجب ٣/ ١٣٥ ـ ١٣٦ بتصرف، وانظر خزانة الأدب ٣/ ٦٣٢.
(٤) شرح الكافية ٢/ ٢٥٣.
(٥) المنصف ١/ ١٩١، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢/ ٣٨٩.
(٦) انظر المنصف لابن جني ١/ ١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٣٩.

وعلى أيَّةِ حال فقد تَبعَ ابنُ هشام ابنَ الحاجب في تخريجه للبيت، فذكرَ أَنَّ مَهْمَا الواردةَ في البيت تحتملُ معنى الكَفِّ والزجر، قال: (ولا دليلَ في البيتِ لاحتمَالِ أَنَّ التقديرَ مَهْ اسمُ فعل بمعنى اكفُفْ ثم استأْنَفَ استفهاماً بِمَا وخْذَها)[١].

أَمَّا ما أَوردَهُ الخليلُ وتَبِعَهُ فيه النحويون من كراهتهم لتوالي مِثْلَيْنِ، وأَنَّ ذلك كان عِلَّةً لقلبِ أَلفِ (ما) الأولى هاءً، فإنَّه ـ فيما أَحْسَب ـ لا يقومُ دليلاً قوياً للخليل هنا، وإنْ كانت هذه الظاهرةُ مطردةً بوجه عام في تعليلاتهم الصرفية، فهي ـ فيما أظن ـ قَدْ تَقَاصَرَتْ على أَنْ تكونَ عِلَّةً في هذا الموضع، وذلك لأَنَّهم قد قالوا: إنَّ (ما) الثانيةَ قد زِيْدَتْ على الأولى توكيداً، وقد وجدناهم في باب التوكيد اللفظي قد أَجَازُوا توكيدَ الحرفِ بِمِثْلِه فقالوا: لَا لَا[٢]، فَلَمْ يَقْلِبُوا أَلِفَ (لا) الأُولَى هاءً، ولم يدَّعوا بأَنَّ الأَلِفَ حاجزٌ غيرُ حصينٍ بين اللامين، في حين أَنَّ التشابُهَ الصوتي قائمٌ ين (مَامَا) و(لَا لَا) والغايةُ من النظيرين هو التوكيدُ، فلو كان استقباحُ توالي مِثْلَين مطرداً في كلِّ موضعٍ، لكان في هذا الموضع مستقيماً، ولكانَ يَجِبُ أَنْ يقالَ (لَهْلَا) كما قيل (مَهْمَا) بقلبِ أَلفِ (لا) الأُولى هاءً كما قُلِبَتْ أَلِفُ (ما) فَلَمَّا لم يُقَلْ ذلك كله، دلَّ ذلك على أَنَّ هذه القاعدةَ قد تقاصَرَتْ عن الاطرادِ في هذا الموضع[٣].

أَمَّا ما ارتآه الفارسيُّ في أَنَّ العدولَ عن توالي مِثْلَيْنِ أَدَّى إلى أَنْ قِيلَ: ﴿فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ﴾[٤] ولم يُقَلْ: مَا مَكَّنَّاكُم[٥]، فأَحْسَبُ أَنَّه لا يَرِدُ في هذا الموضع، لأَنَّنا لا ننكرُ أَنَّ العربَ قد كَرِهُوا توالي مِثْلَينِ، غير أَنَّ هذا لا يعني

---

(١) المغني ٤٣٧.

(٢) انظر: شرح التصريح للأزهري ومعه حاشية الشيخ ياسين ٢/ ١٣٩.

(٣) قد يُقَالُ: إنَّ النحويين جوّزوا توكيدَ الحرفِ الجوابي بمثله على اعتبار أَنَّ الحرفَ الجوابي قائمٌ مقام الجملة، فكأَنَّ تقديرَ الجملة يُعَدُّ فاصلاً بين المِثْلَيْنِ، والجوابُ أَنَّ هدفَنَا من هذا التنظير هو الناحيةُ الصوتية ـ بناءً على ما قرره الأخفشُ من أَنَّ الألفَ حاجزٌ غير حصين بين المِيمَيْنِ ـ وتقديرُ الجملة ـ على أَيَّةِ حال ـ غيرُ ملفوظٍ، وما قالوه من أَنَّ المُقَدَّرَ كالملفوظ يُنْظَرُ إليه من الناحية المعنوية لا اللفظية الصوتية، أَمَّا الناحيةُ المعنوية؛ ففائدةُ التوكيد حاصلةٌ في النظيرين، أَعني في بابِ التوكيد اللفظي، وفي تركيب مهما. انظر شرح التصريح ومعه حاشية الشيخ ياسين ٢/ ١٣٩، وحاشية الصبان ٣/ ٣٢.

(٤) من الآية ٢٦ من سورة الأحقاف.

(٥) ذكر ذلك الفارسيُّ تقويةً لمذهب الخليل في كون مَهْمَا أَصْلُها مَامَا، وأَنَّ أَلِفَ ما الأولى قد قُلِبَتْ هاءً كراهيةَ التقاءِ الأَمثال، وأورد الآيةَ للدلالة على ذلك، انظر خزانة الأدب ٣/ ٦٣١.

بالضرورة أَنْ يكونَ ذلك فَيْصَلاً في تفسير تركيبِ مهما، إِذْ ما المانعُ من أَنْ يُقالَ في العربية: مَا مَا ضَرَبَ زيدٌ عَمراً، فيُؤتَى بِمَا الثانيةِ توكيداً للأولى من غيرِ جَعْلِ ما الثانية (إِنْ) مزيدةً مؤكِّدةً لمعنى النفي في (مَا)، وإِنْ كان الأَوْلَى والأَحْسَنُ اتباعَ الأُسلوبِ القرآني، لأَنَّه أَرْقَى لغةٍ، وأَعْلَى بيان.

والمُهِمُّ في الأمر، أَنَّ النحويينَ الخالفين لأبي عليٍّ، قد أَوردُوا عدداً من الأَدلةِ المؤيِّدةِ لمذهب الخليل غير تلك التي ذكرها أبو علي، إِذْ عرضَ الشلَوبين في شرحه على الجزولية لرأي الخليلِ في التركيب بوجه عام، بما يُمْكِنُ أَن ينطبقَ على مَهْمَا فقال: (ولِلخليلِ أَنْ يقولَ ردّاً على مَنْ قالَ: الأَصْلُ عَدَمُ التركيبِ، مَأْخَذُنَا في هذه الصناعةِ تقليلُ الأُصولِ ما أَمكنَ، لا تكثيرُها، لذلك لم نَقُلْ في ضَرَبَ ويَضربُ وأَضربُ وتضربُ واضربْ وضاربٍ ومضروبٍ وضَرُوبٍ، أَنَّها أُصولٌ كلُّها، بل جعلنا واحداً أَصلاً والباقي فروعٌ عليه)[١].

وما ذكره الشلَوبين حولَ مبدأ تقليلِ الأُصولِ، أَمْرٌ لا غبارَ عليه، غير أَنَّ هذا الأَمرَ لا يُقَدِّمُ ولا يُؤخِّرُ من حقيقةِ اللغة في شيء، سواء ادّعينا التركيبَ أَمْ لا. بمعنى آخر أَنَّ ظاهرةَ التركيبِ قائمةٌ كما أَنَّ ظاهرةَ البساطة قائمةٌ، وإذا كانت الكلمةُ تحتملُ وجهين، التركيب وعدمه، فالأَوْلَى اللجوءُ إِلى عَدَمِهِ في الاختيار، وفقاً للأَصلِ المُعْتَبَرِ عندهم، وهو عدَمُ التركيبِ[٢]. أَضِفْ إِلى ذلك أَنَّهُ قد حصلَ من التركيب تغييرٌ، وذلك حين أَبْدَلُوا من أَلفِ (ما) الأُولَى هاءً، والأَصلُ عَدَمُ التغيير[٣]، ومعنى ذلك أَنَّ الذهابَ إِلى بساطتها يتَعارَضُ مع أَصلِ تقليلِ الأُصولِ، في حين أَنَّ الذهابَ إِلى تركيبها يتَعارَضُ مع أَصلين:

أَحدهُما: أَنَّ الأصلَ عَدَمُ التركيب.

ثانيهما: أَنَّ اللجوءَ إِلى ما ليس فيه تغيير، أَوْلَى من اللجوءِ إِلى ما فيه تغيير.

ويتحصلُ من ذلك أَنَّ القولَ ببساطتها أَوْلَى من القول بتركيبها لئلَّا يقَعَ تعارضٌ مع الأَصلَيْنِ المذكورين.

---

(١) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٢١٢.

(٢) الأنصاف لابن الأنباري ١٠/ ٣٣٠.

(٣) المنصف لابن جني ٢/ ٢٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٣، وشرح التصريح للأزهري ٢/ ٢٤٨، ففيها ما يدلُّ على أَنَّ عدمَ التغييرِ هو الأَصلُ.

وَقوَّى الرضيُّ أَيضاً مذهبَ الخليل بقوله: (وقَوْلُ الخليلِ قريبٌ قياساً على أخواتها)[1] ويبدو أَنَّ الرضيَّ قد تنبَّهَ إِلى الفارقِ النحوي بين مَهْمَا وأخواتها نحو: أَيْنَما ومَتَى مَا، فعَبَّر بلفظِ (قريبٌ قياساً) ولم يَقُلْ: قياسيٌّ قياساً على أخواتها، لأَنَّ دخولَ (ما) على أخواتها حكمُهُ الجوازُ لا الوجوبُ، في حين أَنَّ (ما) في مَهْمَا حكمُها الوجوبُ.

وتناولَ ابنُ عصفورٍ رأيَ الخليلِ في تركيبها وحاولَ تضعيفَه بقوله: (ومَنْ قالَ إِنَّ مَهْمَا مركَّبةٌ من (ما ما) ثم قَلبَ الأَلفَ هاءً هروباً من اجتماعِ المِثْلَيْنِ نحو قولهم في حَيْحَيْتُ: حَاحَيْتُ فَمُمكِنٌ، إِلَّا أَنَّه يَضعُفُ ذلك، لكونهِ لم يُنْطَقْ بهذا الأصل في موضع)[2] وابنُ عصفورٍ وإِنْ كان يَرَى أَنَّ رأيَ الخليلِ ضعيفٌ، لكون هذا الأصلِ لم يُنْطَقْ به، فقد قرَّر قبوله بقوله (فممكنٌ) في حين أَنَّ أبا حيان فيما نَقلَهُ عنه السيوطي، قد ردَّهُ مطلقاً لأَنَّه (دعوى أَصلٍ لم يُنْطَقْ به في موضعٍ من المواضع)[3].

ويَرِدُ عليهما أَنَّ هذا الموضعَ محمولٌ على ما يحتَمِلُه لفظُ العربي كما قال ابنُ الحاجب، وأَنَّهُ من باب حمل الشيء على نظيره، كما أَشرنا إِلى ذلك من قَبْلُ، لذا فهو لا يُبْطِلُ مذهبَ الخليل في تركيبه لمهما.

ولعلَّ أَقوَى تأييدٍ حَظِيَ به مَذْهَبُ المركَّبينَ بوجهٍ عام، والخليل بوجه خاص ـ لأَنَّه رائدهم في ذلك ـ أَنَّهم قد كَتبُوا مَهْمَا بألفٍ ممدودة، والقياسُ لكونها رباعيةً أَنْ تُكتبَ بألفٍ مقصورة، وإِلى هذا أَشَارَ ابنُ يعيش بقوله: (ولذلك تُكْتَبُ بألفٍ، ولو كانت كلمةً واحدةً لكتبت بالياء، لأَنَّ الأَلِفَ إِذا وقَعَتْ رابعةً كُتِبَتْ ياءً)[4] وإِلى نحو ذلك أَشارَ الدمامينيُّ فيما نقلَهُ عنه الصبان فقال: (وينبغي لِمَنْ قال بالبساطة أَنْ يَكْتُبَها بالياءِ، ولِمَنْ قالَ أَصْلُها (مَا مَا) أَنْ يَكْتُبَها بالأَلفِ)[5].

ولِمُدَّعي البساطةِ أَنْ يقولَ: إِنَّهم قد كَتَبُوهَا كذلك، على مذهبِ من أَجازَ أَنْ تُكتَبَ كلُّ الأَسماءِ المقصورة بالأَلفِ، قال الرضيُّ تعليقاً على قولِ ابن

(١) شرح الكافية، للرضي ٢/٢٥٣.
(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/١٩٦.
(٣) همع الهوامع ٢/٥٧.
(٤) شرح المفصل ٧/٤٣.
(٥) حاشية الصبان ٤/١٢.

الحاجب في الشافية (ومنهم من يكتبُ البابَ كلَّهُ بالألفِ) أي جميعُ باب المقصورة ثالثةً كانت أَوْ رابعةً أو فوقَها عن الياء كانت أَوْ عن غيرها بالأَلفِ على الأصل)[١] أَوْ إِنَّها شاذَّةٌ كما شَذَّتْ كِلْتَا وتَتْرَى عن القياسِ فكُتِبَتَا بالألف شذوذاً قال ابن جماعة: (القياسُ في كِلتا أَنْ تُكتبَ بالياءِ، لأَنَّ أَلِفَهُ أَلفُ تأنيثٍ، وقد وقعتْ رابعةً لكنه كُتِبَ بالألف شذوذاً، ومِثلُه في مخالفة القياس تَتْرى، وأَلِفُه أَلِفُ تأنيثٍ إِذا لم يُنَوَّنْ، وللإِلحاقِ إذا نُوِّنَتْ، وكلتاهما قياسُها أَنْ تكتبَ بالياء)[٢] ويتضح مدى التشابهِ بين اللفظتين المذكورتين ومَهْمَا، في كون الكلمات الثلاث رباعيةً، يُضافُ إلى ذلك أَنَّ أَهْلَ البساطة قد ذهَبُوا إلى أَنَّ أَلِفَ مَهْمَا؛ إِمَّا للتأنيث، وإِمَّا للإِلحاق وقد تُرِكَ تنوينُها لأجلِ البناء[٣]، ومعنى ذلك أَنَّ ألف مَهْمَا شبيهةٌ بتَتْرَى من وجهين، كونُها تحتملُ التأنيث، وكونُها تحتملُ الإِلحاق، وشبيهةٌ بكِلْتَا من وجه واحد، وهو أَنَّ أَلِفَها للتأنيث.

ومهما يكن من أمر، فإِنَّ مَهْمَا عند الخليل مركَّبَةٌ، وإِنَّ التركيبَ قد أَفادَها معنى المبالغةِ في الشرط، وقد تبنَّاهُ النحويونَ الخالفون لِمَا بين أيديهم من أَدلةٍ، غير أَنَّهُ لم يَعْدَمْ ردوداً تُضعِفُهُ، وأَحْسَبُ أَنَّ سببَ ذلك كلِّه، هو أَنَّ ادعاءَ التركيب خروجٌ عن الأصل، والفَرْعُ ـ كما قالوا ـ مُنْحَطٌّ دائماً عن رتبةِ الأصلِ[٤] فيَلْزَمُهُ أَدِلَّةٌ وعلاماتٌ، ولا يَخْفَى أَنَّ الأَدِلَّةَ قد تتعرَّضُ للتأييدِ أَوْ للرفض.

الثاني: وهو رأيُ سيبويه الذي أَوْرَدَهُ بعد ذكرهِ لرأي الخليل، قال: (وقد يجوزُ أَنْ يكونَ مَهْ كإِذْ ضُمَّ إِليها ما)[٥] والنصُّ كما هو واضحٌ، شديدُ الإِيجازِ، لذا فهو يثيرُ عدداً من الأسئلة، فَهَلْ مَهْ التي ذكرها هي نفسُها التي نصَّ عليها الخليل؟ أَمْ أَنَّها اسمُ فعل أمر بمعنى انكفف، أُضِيفَتْ إِليها ما؟ فإِن كان مرادُه الأول فيكون مذهَبُهُ حينئذٍ هو مَذْهَبُ الخليل نفسه، ولا داعي حينئذٍ لتكراره، ولا شَكَّ أَنَّ رجلاً مثلَ سيبويهِ يَنْأَى عن نحوِ ذلك. أَمَّا إذا كان مرادُه الثاني فهذا يؤدِّي إلى القول: إِنَّ نِسْبَةَ بعضِ النحويين هذا الرأي للأخفشِ أو للزجاجِ أو

---

(١) شرح الشافية للرضي ٣/ ٣٢٣.

(٢) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ١/ ٣٨٤، وحديثه عن تترى بناء على كتابتها بألف ممدودة لا مقصورة.

(٣) المساعد لابن عقيل ٣/ ١٣٧ (بتصرف).

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٥٤٩ ـ ٥٥٦.

(٥) الكتاب ٣/ ٦٠.

للبغداديين أو للكوفيين ـ كما سيمرُ معنا ـ فيه خَلْطٌ واضحٌ، وقد أَشارَ إِلى هذه الاحتمالات ابنُ المنيِّر وأَجابَ عنها بقوله: (ومعنى تشبيه سيبويه لها بـ (إِذْ ما) أَنَّ الجزاءَ بجملةِ الكلمةِ لا بالجزءِ الأول منها خاصة، وإِلاَّ لكانَ عينَ مذهبِ الخليل، والذي يُحقِّقُ ذلك أَنَّ سيبويهِ قال أَولَ هذا الباب: وأَمَّا (حيثُ وإِذْ) فلا يُجَازَى بهما حتى يُضَمَّ إِليهما (ما) فتصيرُ (إِذْ) مع (ما) بمنزلة (إِنَّما وكأَنَّما) وليست (ما) فيهما بلَغْوٍ، ولكن كل واحدةٍ منهما مع (ما) بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ)[1] وأَضافَ قائلاً: (فانظرِ قوله: وليسَتْ (ما) فيهما بِلَغْوٍ، يعني ليستْ زائدةً مؤكِّدةً، ولكن له حظٌ في اقتضاءِ الجزاءِ حتى لا يفيدُهُ إِلا اجتماعُ جُزْأَي الكلمة)[2] ثم دَلَفَ إِلى بيانِ مرادِ سيبويه من (مَهْ) فقال: (ويَبْقَى وراءَ ذلك نَظَرٌ، في أَنَّ سيبويهِ هل أَرادَ أَنَّ (ما) ضُمَّتْ إِلى (مَهْ) التي هي الصوت أَوْ إِلى (ما) الجزائية، والظاهرُ من مرادِه، أَنَّ انضمامَها إِلى الصوت، لأَنَّها لو كانت مُنْضَمَّةً إِلى (ما) الجزائية، لكانت مُستقلَّةً بإِفادةِ الجزاءِ قَبْلَ انضمام (ما) إِليها ولا تكون مثلَ (إِذْ) و (حَيْثُ) ولا يكونُ تنظيرُ سيبويه مطابقاً)[3] وهذا النصُّ غيرُ موضِّح لمراد سيبويه من حقيقة (مَهْ) على الرغم من كونه مُزيلاً لتلك الأسئلة التي أَثارَهَا إِيجازُ نَصِّ سيبويهِ السالف، ذلك أَنَّ ابنَ المنيِّرِ يَنُصُّ على أَنَّ (مَهْ) عند سيبويه هي (الصوت) أَي أَنَّها اسمُ فعلِ أَمر بمعنى الكفِّ والزجر، فَهَلْ خَرَجَتْ (مَهْ) عن كونها صوتاً بَعْدَ تركيبِهَا مع (ما) كما هو حال (إِذْ) التي جعلَها سيبويه نظيراً لِمَهْ، بمعنى آخر هَلْ كُلُّ ما قِيلَ حول (إِذْ مَا) يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ عن (مَهْمَا)، خاصةً أَنَّ النحويين قد علَّلوا لخروج (إِذْ) من الظرفية إِلى الشرطية بعد لَحَاقِ (ما) بها بوجهين أَوردَهُمَا ابنُ يعيشٍ بقَوله: (فإِنْ قيل (إِذْ) ظرفُ زمانٍ ماض، والشرطُ لا يكونِ إِلاَّ بالمستقبلِ، فكيفَ تصحُّ المجازاةُ بها؟ فالجوابُ من وجهين:

أَحدهما: أَنَّ (إِذْ) هذه التي تُستعمَلُ في الجزاء مع (ما) ليست الظرفيةَ وإِنَّما هي حرفٌ غيرها ضُمَّتْ إِليها (ما) فركِّبَا للدلالة على هذا المعنى كإِنَّما.

والثاني: أَنَّها الظرفُ، إِلاَّ أَنَّها بالعقد والتركيب، غُيِّرَتْ ونُقِلَتْ عن معناها بلزومِ (ما) إِياها إِلى المستقبل وخرَجَتْ بذلك إِلى حيزِ الحروفِ)[4] ويتَّضِحُ من

---

(١) انظر الكشاف (الحاشية) ٢/ ١١٤، وانظر نص سيبويه في الكتاب ٣/ ٥٦ ـ ٥٧.
(٢) الكشاف (الحاشية) ٢/ ١١٤.
(٣) المرجع السابق ٢/ ١١٤.
(٤) شرح المفصل ٧/ ٤٧.

هذا النصّ أَنَّهُ على اعتبارِ الجوابِ الأول يحتمل أَنْ تكونَ (مَهْ) عند سيبويه غيرَ (مَهْ) التي هي اسم فعل أمر بمعنى الكف، وليس بينهما إلاّ الشَّبَهُ اللفظي، يُقوّي هذا الوجهَ ما أوردَهُ الفارسيُّ وهو بصدد تضعيفهِ لرأي الزجاج الذي سيأتي حيث قالَ: (وإنْ كان لا يريدُ الأمرَ بها ولكنَّها حرفٌ يوافقُ التي للأمر في اللفظ، ويخالفه في المعنى، فيكون حرفاً للشرط يجزم بمنزلة إنْ جازَ ذلك)[1] وأمَّا على اعتبارِ الجواب الثاني فتكون (مَهْ) بمعنى الكف إلاّ أَنَّها بالتركيب قد غُيِّرَتْ وسُلِبَ عنها معناها بلزوم (ما) إياها وبهذين الاعتبارين يَظْهَرُ الفَرْقُ واضحاً بين رأي الخليل ورأي سيبويه، فـ (ـمَهْ) عند الخليل منقلبةٌ عن (ما) في حين أَنَّها عند سيبويه كلمةٌ برأسها، وتحتمل عنده أَنْ تكونَ صورةً لفظية (لِمَهْ) التي بمعنى الكف، أَوْ أَنَّها بمعنى الكفِّ حقيقةً، و (ما) الثانيةُ عند الخليل توكيدٌ للأولى، ومعنى الشرطِ حاصلُ أَساساً من الأولى، في حينِ أَنَّ (ما) الثانيةَ عند سيبويه بمنزلةِ (ما) الداخلةِ على (إِذْ مَا) فإذا كانت (ما) إِذْ مَا بمنزلة (ما) إِنَّما وكأَنَّما، فمعنى ذلك أَنَّ (ما) مهما بمنزلة (ما) إِنَّما بالضرورة. والمعلوُم أَنَّ (ما) (إِذْ مَا) قد دخلَتْ على (إِذْ) حين أَرادُوا المجازاةَ بها لغايةٍ وضَّحَها ابنُ يعيش بقوله: (وكلُّ الظروفِ التي يُجَازَى بها، يجوزُ أَنْ يُجَازَى بها من غيرِ أَنْ يُضَمَّ إِليها (ما) ما خَلاَ حيثُما وأختيها (وهما إِذْ وإِذا) وذلك لأَنَّها مُبْهَمَةٌ تفتقرُ إِلى جملةٍ بعدَها توضِّحُها وتبيِّنُها، فتُنُزِّلَتْ الجملةُ منها منزلةَ الصلة من الموصول، فكانت في موضع جرٍّ بإضافتها إِليها فتنزَّلَتْ منها منزلةَ الجزءِ من الكلمة، فلمَّا أَرادُ المجازاةَ بها لَزِمَهُم إبهامُها وإِسقاطُ ما يوضِّحُها فأَلزَمُوها (ما) كما أَلْزَمُوا إِنَّما وكأَنَّما، وربَّما جعلوا لزومَ (ما) دلالةً على إِبطال مَذْهَبِها الأَوَّلِ)[2].

وواضح من هذا النصِّ أَنَّ لزومَ (ما) لـ (إِذْ) الغايةُ منه قَطْعُ (إِذْ) الظرفيةِ عن إِضافتِهَا إِلى الجملة الموضِّحةِ لها بَعْدَها، فترجعُ بذلك إِلى إِبهامها، والمجازاةُ تَسْتَلزِمُ الإِبهامَ لا محالةَ، وكما أَنَّ (ما) (إِذْ مَا) قد أَفادَتْ هذه الفائدةَ فكذلك (ما) إِنَّما وكأَنَّما، إِذْ إِنَّ دخولَ (ما) على هذه الحروفِ، أَزَالَ اختصاصَها بالأَسماءِ وجَعَلَها مهيَّأَةً للدخولِ على الجملة الاسمية والفعلية[3].

ويتحصل من ذلك كلِّه أَنَّ (ما) مَهْمَا التي نَظَّر لها سيبويه بما (إِذْ مَا) هي

(١) خزانة الأدب للبغدادي ٣/ ٦٣٢

(٢) شرح المفصل ٧/ ٤٦.

(٣) انظر البغداديات ٣١٣.

في الأَصلِ (ما) الزائدة، غير أَنَّها في (إِذْ ما) و(مَهْمَا) لازمةٌ، إِذا أُرِيدَ الجزاءُ بهما، أَي أَنَّ الجزاءَ لم يُسْتَفَدْ إِلَّا بتركيبِهِمَا ومعنى ذلك، أَنَّ معنى الكفِّ في (مَهْ) عند سيبويه قد انسلبَ حين تركَّبَتْ مع (ما) وصار معنى الجزاء مستفاداً من اجتماع جُزْأَي الكلمة، وذلك مثل (إِذْ مَا)، وهذا مغاير لمعنى التركيب عند الخليل، إِذْ إِنَّ (ما) الأولى عند الخليل ـ كما ذكرنا ـ فيها معنى الجزاء أَصلاً، والثانية قد زِيدَتْ ورُكِّبَتْ معها توكيداً لمعنى الجزاء، وقد أَيَّدَ الشلَوبين فيما حكاه عنه السيوطي مذهبَ سيبويه في تركيبها وفضله على مذهب الخليل بقوله: (قيل: إِنَّ مَهْمَا أَصْلُها مَهْ التي بمعنى اكفف ضُمَّتْ إِليها (ما) فتركَّبا فصارا كلمةً واحدة، وحدثَ فيها بالتركيب معنًى لم يكن، وهو معنى الشرط، ولهذا نظائر كثيرة، فإِذا ذُكِرَتْ نظائرُ هذا القول، كان أَوْلَى من قَوْلِ الخليل: إِنَّ أَصلَها (ما) الشرطية ضُمَّتْ إِليها (ما) الزائدة)[1] وهذا التأييد لمذهب سيبويه قابلَهُ تضعيفٌ من ابن عصفور حيث لم يرتضه وأَبطَلَهُ بقوله: (ومَنْ قال: إِنَّ (مَهْ) مع (ما) كالشيءِ الواحد، فيقال له لا يُدَّعى التركيبُ إِلَّا بدليل، ولا دليلَ على ذلك)[2].

والحقيقة أَنَّ الدليلَ على التركيب قائمٌ في مَهْمَا؛ وذلك لأَنَّ التركيبَ كما وضَّحه ابنُ جني هو أَنَّ (الشيئين إِذا خُلِطَا حدَثَ لهما حكم ومعنى لم يكن لهما قبل أَنْ يمتزجا)[3] وكما بيَّنه في موضع آخر بقوله إِنَّ (الحرفين يحدُثُ لهما بالتركيب ما لم يكن لهما مع الإِفراد)[4] ومعنى ذلك أَنَّ ادعاءَ التركيب في مَهْمَا جائزٌ لتحقق المعنى والحكم الجديدين فيها بعد تركيبها من (مَهْ ومَا) على القولين، وذلك لأَنَّها بَعْدَ التركيب أَفادتِ الشرطَ والجزاءَ بجملتها، مع تفرُّدِ الخليل عن سيبويه بكون معنى الشرط فيها مؤكَّداً أيضاً، لذا فإِنَّ ما قالَهُ ابنُ عصفور لا يَرِدُ عليهما، لكن يمكن أَنْ يُقالَ: إِنَّ الكلمةَ إِذا احتملت الوجهين، التركيبَ وعدمه، فالأَوْلَى اللجوءُ إِلى الأَصلِ، وهو الإِفرادُ والبساطة ـ كما ذكرنا من قبلُ.

وعلى أَيَّةِ حال، فإِنَّ رأيَ سيبويه لم يشتهر اشتهارَ رأي الخليل فلم يتبنَّهُ النحويون ولم يُعضدوه بمثلِ ما عضَّدُوا به رأيَ الخليل، بل إِنَّ الفارسيَّ أَشارَ

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٢١٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/١٩٦.

(٣) سر صناعة الإعراب ٣٠٥.

(٤) المرجع السابق ٣٠٥ بتصرف.

صراحةً بعد إِيراده للرأيين إلى أَنَّ رأيَ الخليل عنده أقوى[١]، واكتفى بعضهم بذكره من غير أَيِّ تعليق عليه[٢]، وأهملَهُ بعضُهم فلم يذكره ألبتة[٣].

الثالث: ويُعْزَى للفراء[٤]، وقد انفرد بذكره التبريزي في شرح القصائد العشر حيث قال: (كان في مَهْمَا[٥] (ما) فحذَفَتِ العربُ الأَلفَ منها، وَجَعَلتِ الهاءَ خلفاً منها، ثم وُصِلَتْ بِمَا، فدلَّتْ على المعنى، وصارت هي كأَنَّها صلةٌ لِمَا، وهي في الأصل اسم، وكذلك مَهْمَنْ قال الشاعر:

أَمَاوِيَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ في صَديقِهِ أَقَاوِيلَ هذا النَّاسِ مَاوِيَّ يَنْدَمِ[٦]

ويبدو من هذا النص أن الفراء قد نظر في رأيي (الخليل وسيبويه) السابقين، واستخلصَ منهما هذا الرأي، وإذا كان الأمر كذلك، فهو سيتفقُ مع أحدهما، وسيختلف مع الآخر، لذا نراه متفقاً مع الخليل في كون هاءَ «مَهْ» قد أُبدلَتْ من ألف ما الأولى ومع سيبويه في كون معنى الشرط قد حصل بعد التركيب، ومخالفاً للخليل في الغاية من التركيب، ذلك أَنَّ التركيب عند الخليل، غايتُه توكيدُ معنى الشرطِ الحاصلِ من ما الأولى، في حين أَنَّ غايةَ التركيبِ عند الفراء هي حصولُ معنى الشرط بعد التركيب، يتضح ذلك من قوله (ثم وُصِلَتْ بما فدلَّت على المعنى).

أَمَّا مخالفتُهُ لسيبويه فتتمثَّلُ؛ في أَنَّ سيبويه قد ذهب إلى أَنَّ (مَهْ) كلمةٌ برأسها، في حين أَنَّ الفراءَ قد نصَّ على أَنَّ هاءَ «مَهْ» منقلبةٌ عن أَلفِ (ما) كما هو الحال عند الخليل، والمهم أَنَّ هذا الرأي لم يذكره أَحَدٌ من النحويين الخالفين سوى ما أَشارَ إليه ابنُ مالك بقوله: (ومَذْهَبُ الكوفيين أَنَّ أصلَها مَهْ بمعنى اكفُفْ زِيدَتْ عليها ما فَحَدَثَ بالتركيب معنًى لم يكن)[٧] وقد نقَلَ الأشمُوني نصَّ ابن مالك وأَضافَ قائلاً: (وأَجَازَهُ سيبويهِ)[٨] فلعلَّ قولَ ابنِ

---

(١) البغداديات ٣١٣.
(٢) البيان لابن الأنباري ١/ ٣٧١، والمساعد لابن عقيل ٣/ ١٣٧.
(٣) انظر التبصرة للصيمري ١/ ٤١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٤٣، وشرح التصريح للأزهري ٢/ ٢٤٨.
(٤) لم أقف على هذا الرأي في كتابه معاني القرآن.
(٥) مراده كان الأصل في مهما.
(٦) شرح القصائد العشر ٧٨.
(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢١.
(٨) شرح الأشموني ٣/ ١٢.

مالك (ومَذْهَبُ الكوفيين) أَرادَ منه رأيَ الفراء هذا، خاصةً أَننا لم نجد أَحداً من الكوفيين غيرَ الفراء له رأيٌ في تركيب مَهْمَا، غير أَنَّ تتمةَ نصِّ ابنِ مالك يدلُّ على اضطراب وقعَ فيه ابن مالك ـ إذا كان مرادُه من مذهب الكوفيين هو مذهب الفراء ـ ويتمَّثل هذا الاضطرابُ في قوله إنَّ (أَصْلَها مَهْ بمعنى اكفُفْ) وقد علمنا من قَبْلُ، بأَنَّ هذا مذهبُ سيبويه، وليس بمذْهَبِ لِلفراء كما هو واضحٌ من نصِّهِ السالفِ، ولعلَّ ابنَ مالك قد نظَرَ إلى قولِ الفراء (وكذلك مَهْمَنْ) فاستدلَّ من هذا التنظير أَنَّ مهما عند الفراء مركَّبةٌ من (مَهْ) بمعنى الكَفِّ والزَّجْرِ و (ما) كما هو الحال في مَهْمَنْ ـ غير أَنَّ هذا الاستدلال ليس صحيحاً ـ إنْ كانَ ابنُ مالك مستنتجاً إياه ـ لأَنَّ نصَّ الفراء السالفِ يفيدُ أَنَّ هاءَ (مَهْ) مُبْدَلَةٌ من أَلفِ (ما) بمعنى آخر أَنَّه موافقٌ للخليل كما ذكرنا، أَي أَنَّ مَهْمَنْ، مركَّبةٌ من (مَنْ ومَنْ) وأَنَّ نونَ الأولى قُلِبَتْ هاءً، لذا فليست مَهْ في مَهْمَنْ كلمةٌ برأسها[1] كما يوحي بذلك قولُ ابن مالك في نصِّه حين تحدَّثَ عن مَهْمَا، وقولُ ابنِ مالك يفيدُ من جهةٍ ثانية أَنَّ الفراءَ موافقٌ لسيبويه وللزجاج، اللذَيْنِ ذهبا إلى أَنَّ مَهْ كلمةٌ برأسها، بمعنى انكفِفْ، ومعلومٌ لدينا أَنَّ هناك فرقاً بين الرأيين؛ يتمثَّلُ في أن سيبويهِ في مذهبه التركيبي قد سَلَبَ من مَهْ معناها، في حين أَنَّ الزجاجَ أَبْقَى لها معناها كما سيمرُّ معنا ـ بعبارة أخرى أَنَّ الفراءَ مخالفٌ للزجاج مطلقاً، وموافقٌ لسيبويه في مذهبه مطلقاً، إلَّا في التغيير الذي حَصَل لِمَا الأُولى، فهو موافقٌ فيه للخليل كما ذكرنا.

ونخلص من ذلك إلى أَنَّ ابنَ مالك لو قال: ومَذْهَبُ سيبويه... الخ لكان عينَ الصواب، وأَنَّ الأشموني لو قال: (وأَجازه الفراءُ) لكان قريباً من الصواب، لأَنَّه موافقٌ لسيبويه تماماً، سوى ما ذكرناه حول أصلِ مَهْ عنده، أَضِفْ إلى ذلك كلِّه، أَنَّ عبارةَ الأشموني تدلُّ على أَنَّ سيبويهِ مسبوقٌ بهذا الرأي في حين أَننا قد رأينا أَنَّ سيبويهِ هو صاحبُ هذا الرأي لا غير، والمهمُّ ـ أَخيراً ـ أَنَّ رأيَ الفراءِ هذا لم يُكْتَبْ له الذيوعُ والانتشارُ كما هو حالُ المذاهبِ الأخرى، غير أَنَّ رأيَهَ الذي حمل في طياته لفظةَ مَهْمَنْ قد أَفادنا لكونه يُثْبِتُ لفظةَ مَهْمَنْ تلك التي سنتحدَّثُ عنها فيما بعد...

الرابع: ويُعْزَى إلى الزَّجاج[2]، إذْ ذهَبَ إلى أَنَّ مَهْمَا مركَّبةٌ من مَهْ بمعنى

---

(١) انظر الصفحة ٢٥ من هذا البحث لتقف على ما قيل حول مهمن.

(٢) نسبنا هذا الرأيَ إلى الزجاج تَبَعاً لبعضِ النحويين الذين نسبوه إليه كالنَّحاسِ في شرحه للقصائد التسع ١٢٨، في حين أَنَّ الزجاجَ لم ينسبه لنفسه في كتابه هنا، وذلك واضح من النصِّ =

اكفُفْ وما الشرطية، وقد أشار إليه، وإلى رأي الخليلِ حين عَرَضَ لقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾(١) فقال بعد عرضه

= المذكور، ويظهر من تعليقه على هذين الرأيين أيضاً ـ مع ما في هذا التعليقِ من تناقضٍ يَظْهَرُ للمتأمل ـ أَنَّهُ يَرُدُّ الرأيَيْنِ، ثم إنَّ تصديرَه لهذا الرأي بقوله (وقالوا) يدلُّ على أَنَّ هذا الرأيَ ليس له بل لجماعةٍ غيره متقدّمةٍ عليه، فيبدو أَنَّ سببَ نسبته إليه هو كونه أولَ من ذكر هذا الرأيَ، ويحتمل أَنْ يكونَ الزَّجاجُ قد عَدَلَ عن رأيه الذي سجَّلَهُ هنا، وارتضى هذا الرأيَ المنسوب إليه في كتاب آخر له لم يصل إلينا بعد ولعلَّ مما يدلُّ على أَنَّ هذا الرأيَ قد نُسِبَ إلى الزجاج انتساباً وأنّه لنحويين متقدّمينَ عليه، أَنَّ أكثرَ النحويين الخالفين له قد صدَّروا هذا الرأيَ بعباراتٍ لا تدلُّ على أَنَّهُ صاحبُ هذا الرأي بَلْهَ نِسْبَتَهُ إليه فصدَّره مكيٌّ في مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٢٧، وكذلك ابن الأنباري في بيانه ١/ ٣٧٢ بلفظ (وقيل) في حين أَنَّ الزمخشريَّ في كشافه ٢٠/ ١١٥، ابتدأه بقوله: ومن الناس مَنْ زَعَمَ، أَمَّا ابنُ يعيش فقال: وقال قوم، أما النحويون الذين أَتَوا بَعْدَ هذا الرعيلِ فقد اضطربوا في هذه النسبة، فنصَّ الرضيُّ في شرح الكافية ٢/ ٢٥٣، على اسم الزجاج بقوله: وقال الزجاجُ، وأَوردَ ابنُ الناظم هذا الرأيَ في شرح التسهيل ٢/ ١٠١٩، بقوله (وقال سيبويه وقد يجوزُ أَنْ تكونَ مَهْ كإذْ ضُمَّ إليها ما وإلى ذلك ذهبَ الزجاجُ) ولعلَّ ابنَ الناظم قد اطلع على ما ذكره الزجاج في معانيه واستخلص منه أَنَّ الزجاجَ رافض للمذهبين، لذا فهو يختارُ مذهبَ سيبويه، غير أننا ذكرنا من قَبْلُ، بأَنَّ هناك فرقاً بين الرأيين، ونَسَبَ ابنُ عقيل في المساعد ٣/ ١٣٧، هذا الرأيَ إلى الأخفش والزجاج والبغداديين، ولعلَّ سببَ نسبته للأخفش ما وُجِدَ في نوادر أبي زيد في ٦٣، تعليقاً على قول الشاعر:

(مَـهْـمَـا لـيَ الـلّـيـلَـةَ... الـبـيـت)

حيث قيل: (قال أبو الحسن قوله: مَهْمَا لي، ما الثانية زائدةٌ للتوكيد وهي غيرُ لازمةٍ كما تلزم في الجزاء إذا قلت مَهْمَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ... الخ، وواضح أَنَّ أبا الحسن هنا مؤيدٌ لرأي الخليلِ في تركيبها، وليس ثمة صلةٌ بين ما ذكره ورأي الزجاج ألبتة، ونصَّ السيوطي في همعه ٢/ ٥٨، على الأخفش والزجاج من غير ذكر للبغداديين، وقد وجَدْتُ محققَ كتابِ شرح القصائد التسع المشهورات، للنّحاس قد وَقَعَ في مثل هذا الاضطراب إذْ ذَكَرَ في ١/ ١٢٨، في الهامش رقم ٢٧٣، تعليقاً على رأي الزجاج نصُّه (الرأيُ لسيبويه، ثُمَّ أَوردَ نصَّ سيبويه) ومن ذلك كلِّه، أحسبُ أَنَّ هذا الرأيَ إِمَّا أَنْ يكونَ لنحويينَ متقدّمينَ على الزجاج ونُسِب إليه لكونه أَولَ من ذكره، أَوْ أَنَّ هذا الرأيَ قد سجَّلَهُ في كتاب آخر لم يَصِلْ إلينا.

أما سببُ الاضطراب بين الزجاج وسيبويه فلا يُستَبْعَدُ أَنْ يكونَ الفَرْقُ الدقيقُ بين الرأيين سبباً في ذلك، وقد سجَّل ابنُ المنير نوعاً من هذا الاضطراب الذي يشعرنا بأَنَّهُ كان نتيجةً لاختلاف فَهْم مُرادِ سيبويه، كما يدلُّنا من جانبٍ آخر أَنَّ قضيةَ الاضطراب في نسبةِ هذه الآراء إلى أَصحابها قضيةٌ قديمة، قال ابنُ المنيّر بعد عرضهِ لرأي سيبويه (وهذا الذي فهمه ابنُ طاهر وتَبِعَهُ فيه تلميذه ابنُ خروف، وعزا ابنُ خروف هذا المذهبَ إلى سيبويه، وردَّ قولَ ابنِ بابشَاذ أَنَّ هذا المذهبَ للخليل خاصة، وقد تَواطَأَ ابنُ بابشاذ والزمخشري على نفي هذا المذهب عن سيبويه، وإعزائه إلى غيره (الكشاف ـ الحاشية ـ ٢/ ١١٤) وقد جرينا في بحثنا هذا على نسبته للزجاج، ولا شكَّ أن نشرَ كتب التراث سيزيلُ هذا الاضطراب فيُوفَّى كلُّ امرىءٍ حقَّهُ.

(١) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

لمذهبِ الخليل (وقالوا: جائزٌ أَنْ تكونَ مَهْ بمعنى الكَفِّ كما تقولُ مَهْ أي اكفُفْ، وتكونَ ما الثانية للشرط والجزاء، كأَنَّهم قالوا ـ والله أعلم ـ اكفُفْ ما تَأْتِنَا بهِ من آية) وأضاف قائلاً: (والتفسيرُ الأولُ هو الكلامُ وعليه استعمالُ الناس، وهذا ليسَ فيما فيه من التفسير شيءٌ، لأَنَّهُ يخلُّ اختلافُ هذين التفسيرين بمعنى الكلام)[1] وعلَّقَ ابنُ يعيش على هذا الرأي بقوله: (فاللفظُ على هذا لم يَدْخُلْهُ تغييرٌ، لكنَّهُ مركَّبٌ من كلمتين بَقِيَتَا على لفظِهِمَا)[2].

ويتضح من كلام ابن يعيش أَنَّ الزجاجَ لم يراعِ الأَصلَ المُعْتَبَرَ عندهم في التركيب؛ فذهبَ إلى أَنَّ مَهْمَا مركبةٌ من مَهْ بمعنى انكفِفْ وما الشرطية، في حين أَنَّهُ يُبقى معنى انكفف في مَهْ ويَجْعَلُ الشرطَ مقصوراً في (ما) فقط، ولا شكَّ أَنَّ هذا المذهبَ مخالفٌ لمذهب البصريين في التركيب عندهم، ذلك الذي وضَّحَه ابنُ الأنباري بقوله: (وكلُّ حرفينِ رُكِّبَ أَحدُهما في الآخر فإنَّه يبطلُ حكمُ كلِّ واحد منهما عمَّا كان عليه في حالة الإفراد، ويحدثُ لهما بالتركيب حكمٌ آخر، وصار هذا بمنزلة الأدويةِ المركَّبةِ من أشياءَ مختلفةٍ، فإنَّه يبطلُ حكمُ كلِّ واحد منهما عمَّا كان عليه في حالة الإفراد ويحدُثُ لها بالتركيبِ حكمٌ آخر)[3] وكانَ يُستحسَنُ من الزجاج وممن تَبِعَهُ أَنْ يكشفوا لنا عن مرادِهِ من هذا المذهب التركيبي المخالفِ لقاعدةِ التركيب، وقد بدا لي أَنَّ هناك رأياً آخر في التركيب يتخالف مع ما ذهبَ إليه جمهورُ البصريين فيه، نستخلِصُهُ مما أَوردَهُ ابنُ الأنباري حين تحدَّثَ عن العامل في الاستثناء، إِذْ ذكرَ أَنَّ الفراءَ قد اعتبرَ(إلَّا) مركبةً من (إنَّ) و(لا) وأَنَّ (إنَّ) قد خُفِّفَتْ، وأُدْغِمَتْ في (لا) فنصَبُوا بها في الإيجاب، اعتباراً بإنَّ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا، وكان يَزْعُمُ كما يقول ابنُ الأَنباري أَنَّ كُلَّ واحدٍ من الحرفين باقٍ على أَصلهِ وعَمَلِهِ بَعْدَ التركيب، كما كانَ قبلَ التركيب[4] وقد رَدَّ ذلك ابنُ الأَنباري بقوله: (هو مجرَّدُ دعوى يفتَقِرُ إلى دليل، ولا يمكنُ الوقوفُ عليه، إلَّا بوحي وتنزيل، وليس إلى ذلك سبيلٌ)[5] ولا يُستبْعَدُ أَنْ يكونَ الزجاجُ قد تأَثَّرَ بالفراء في فَهْمِهِ لمُصَطَلح

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٦٩.
(٢) شرح المفصل ٧/ ٤٣.
(٣) الإنصاف ١/ ٢٦٤.
(٤) المرجع السابق ١/ ٢٦١ ـ ٢٦٤.
(٥) المرجع السابق ١/ ٢٦٤.

التركيب[1] فأجازَ تركيبَ مَهْمَا بناءً على هذا الفَهْم الذي طَرَحَهُ الفرّاءُ في تركيب إلّا، ولعلَّ هذا الاتجاهَ الذي سلكه الزجاجُ في فَهْمِهِ للتركيب جعلَ النحويين الخالفين يُفَنِّدونَ رأيَهُ، فأوردُوا لذلك عدداً من الأدلَّةِ تُضْعِفُهُ من جهة، وتُقَوّي مذهبَ الخليل من جهةٍ ثانية، فذهبَ الفارسيُّ بَعْدَ عرضهِ لرأيِ الزجاج إلى القولِ: إنَّ (هذا يلزم قائله أنْ يكونَ كلُّ موضعٍ جاءَ فيه مَهْمَا أُرِيدَ فيه الكَفُّ والأَمرُ بالإِمساك وليس عندي أَنَّ الغرضَ منَ الاستعمال هذا، أَلا تَرَى أَنَّ قولَه[2]:

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُم ... ومَهْمَا تَشَأْ منه فَزَارَةُ تَمْنَعَا

الذي يَسبِقُ منه إلى أفئدةِ السامعين وأَفهامِهم أَنَّ كلَّ شيءٍ شاءَتْ منه أَعْطَتْ، وكُلَّ شيءٍ شاءَتْ مَنَعَتْ وما أَحسَبُ القائلَ[3]:

وأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُري القلبَ يَفْعَلِ

أَرادَ وَأَنَّكِ ما تَأْمِري القلبَ يَفْعَلِ)[4].

ولا شك أَنَّ عرضَ أبي علي مذهبَ الزجاج في تركيبهِ لِمَهْمَا على الاستعمالِ اللغوي مع تبيينِ فَسَادِهِ، قد استندَ فيه أبو علي إلى الفَهْمِ البصري لمصطلحِ التركيب، بمعنى آخر أَنَّ الجهةَ منفكَّةٌ بين الفارسيِّ والزجاجِ، فَكلٌّ له فَهْمُهُ في التركيبِ، لذا فإنَّ هذا التضعيفَ ضعيفٌ فيما أَحْسَبُ، لأَنَّهُ يمكن أَنْ يُقَالَ؛ إنَّ الكَفَّ في بيت امرىءِ القيسِ مُتَّجِهٌ إلى التدلُّلِ والتَّمنُّعِ اللذَيْنِ تحدَّثَ عنهما امرؤُ القيس قَبْلَ هذا البيت، فيكونُ المعنى وأَنَّكِ - كُفِّي عن هذا التدلُّلِ والتمنُّع - ما تأمري القلبَ يَفْعَلِ، لأَنَّه مُطيعٌ لك[5]، فتكون جملةُ (كُفِّي) اعتراضيةً، ومِثْلُ ذلك يمكنُ أَنْ يُقَالَ في البيت الثاني، المتعلِّقِ بقبيلة فَزَارَة، ذلك أَنَّ المقامَ مقامُ فَخْرٍ وتَفَاخُرٍ، وكأَنَّ الشاعرَ يَرُدُّ على المفتَخِرِ فيقول له: انكَفِفْ ما

---

(١) العجيب أَنَّ الفراءَ في مذهبه لتركيبِ مَهْمَا نصَّ على أَنَّهُ قد حصلَ لها بالتركيب معنًى آخر في حين أَنَّهُ في إلّا الاستثنائية لا يدَّعي ذلك فلعلَّ له رأيين في ظاهرة التركيب بوجه عام.

(٢) نسبه سيبويه لعوف بن الخرع ٣/ ٥١٥، وانظر تخريجه في هامش ٣١٤، من كتاب البغداديات للفارسي.

(٣) البيت لامرىء القيس وصدره:

(أَغَرَّكِ مني أَنَّ حُبَّكِ قاتِلي)

(٤) البغداديات للفارسي ٣١٣، ٣١٤.

(٥) شرح القصائد العشر للتبريزي ٧٩.

تَشَأْ منه فَزَارَةُ تُعطِكُم، ولا شكَّ أَنَّ المعنى ـ فيما أَحْسَبُ ـ لا يَفْسُدُ على هذا التقدير كما ادَّعى الفارسي، أَضِفْ إلى ذلك أَنَّ الرضيَّ بَعْدَ عرضهِ لرأي الخليل وتقويته، دَلَفَ إلى رأي الزجاج فاستبَعَدهُ بناءً على مفهوم التركيبِ عند البصريين، لكنَّه قَبِلَ به على بُعْدٍ أَيضاً، إذ اعتبرَ أَنَّ هناكَ سُؤَالاً مقدَّراً، وكأَنَّ مَهْمَا مع فعلِ الشرط وجوابه، جوابٌ لهذا السؤالِ قال: (وفيه بُعْدٌ إذْ لا معنى للكف مع معنى الشرط إلَّا على بُعْدٍ، وهو أَنْ يُقالَ في مَهْمَا تَفعَلْ أَفعَلْ، إنَّه ردٌّ على كلام مُقدَّرٍ، كأَنَّه قالَ لك قائل: أَنتَ لا تَقْدِرُ على ما أَفْعَلُ فقلتَ: مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ)، وأَضافَ مقوياً رأيَ الزجاجِ قائلاً: (ولو ثَبَتَ ما حكَى الكوفيون عن العربِ مَهْمَنْ بمعنى مَنْ كما في قوله: أَماوِيَّ مَهْمَنْ. . . (البيت) لكانَ مقوياً لمذهبِ الزجاجِ)[1] إذَنْ يُمكِنُنَا القولُ بأَنَّ مَهْمَا بمفهوم التركيب عند الزجاج يستقيمُ المعنى معهَا في كُلِّ تركيبٍ تَرِدُ فيه إذا اعتبرنا أَنَّهاَ واقعةٌ مع معموليها جواباً لسؤالٍ مُقدَّرٍ، ومسأَلةُ التقدير في القضايا النحوية مسألةٌ مستساغةٌ شائعةٌ. ولم يكتفِ الفارسيُّ بردِّهِ المذكور، بل أَوردَ دليلاً آخر مُضعِّفاً به رأيَ الزجاج حيث قال فيما نقله عنه البغداديُّ (ومَنْ قال مَهْمَا هي مَهْ مَا غيرُ مُغَيَّرةٍ، فإِنْ كان يريدُ أَنَّها مَهْ التي للأمر فليس يخلو من أَنْ يَجْزِمَ بها، أَوْلَا يَجزِمَ، فإنْ كان يجزمُ فإِنَّما قال: مَهْ ثم استأنفَ فقالَ: ما تَفْعَلْ أَفعَلْ، لم يَجُزْ، أَلَا ترى أَنَّ قولَه:

وأَنَّـكِ مَـهْـمَـا تَـأْمُـرِي الـقـلـبَ يَـفْـعَـلِ

ليس يريدُ وأَنَّكِ اكففي ما تأمري القلبَ يَفْعَلِ، وإِنْ كان لا يَجْزِمُ الفعلَ بها كأَنَّهُ قال: اكفُفْ افعَلْ لم يكن لذكرِ فِعْلِ الشرط وجه، وإِنْ كان لا يريدُ الأَمرَ بها ولكنَّها حرفٌ يوافقُ التي للأَمرِ في اللفظ، ويخالفُهُ في المعنى فيكون حرفاً للشرط يَجْزِمُ بمنزلة إِنْ جازَ ذلك)[2].

وقول أبي علي (فليس يخلو من أَنْ يجزمَ أو لا يجزم) لا يَرِدُ ـ فيما أحسب ـ منه شيءٌ على الزجاج، لأَنَّ الكفَّ في مفهومه كما ذكرنا سابقاً يمكن أَنْ يكونَ متَّجهاً إلى كلام سابق مذكورٍ أَوْ مُقدَّرٍ، وليس الكَفُّ متَّجهاً إلى فعل الشرط، وهنا نلحظُ أَيضاً أَنَّ الجهةَ منفكَّةٌ بين مفهوم الزجاجِ للتركيب، ومفهوم البصريين له ومنهم أبو علي.

---

(١) انظر: شرح الكافية ٢/٢٥٣.
(٢) خزانة الأدب للبغدادي ٣/٦٣١ ـ ٦٣٢.

وأَمّا قولُه: بأَنَّها حرفٌ يوافقُ التي للأمر... الخ وتجويزُهُ ذلك، فهذا بَعِيدٌ ـ فيما أَحْسَبُ ـ لأَنَّ الزجاجَ قد قرَّرَ بأَنَّ مَهْ للكَفِّ والزجر، أي أنها اسمُ فعلٍ لفظاً ومعنًى، وما ذكره أبو علي من ردود ردَّدها ابنُ عصفور[1] وهو بصَدَدِ ردِّه على مُدَّعي تركيبها، فَيرِدُ عليه ما وَرَدَ على أبي علي هنا على حَدٍّ سواء.

ومَهْمَا يكن من أمر هذه الردودِ المُضَعَّفَةِ لرأي الزجاج، فإِنَّ هناك دَلِيلَيْنِ قد يقويانِ مَذْهَبَهُ:

أولُهما: قد أَشارَ إِليه الرضيُّ بقوله: (ولو ثَبَتَ ما حكَى الكوفيون عن العرب مَهْمَنْ بمعنى (مَنْ) كما في قوله: أَمَاوِيَّ (البيت) لكان مذهباً مقوياً لمذهبِ الزجاج)[2].

ويبدو أَنَّ هذه اللفظةَ ثابتةٌ في كلامهم لما يأتي:

أ ـ أَنَّ راويهما (الفراء)[3] سامعُ لغةٍ حافظٌ ثقةٌ، وَرِعٌ متديِّنٌ، وهو أَحَدُ القُرَّاءِ[4] وليس ثمة سَبَبٌ يدعوه إِلى زعمها، وكونُها لم تَقَعْ إِلى البصريين لا يعني عَدَمَ ثَبَاتِهَا.

ب ـ أَنَّ بعضَ اللغويين والنحويين قد ذكروها أَيضاً بعباراتٍ تقريريةٍ ليس فيها شَكٌّ أَوْ تضعيفٌ فقد ذكرَ مكيٌّ ما نصُّه (وحكى ابنُ الأنباري مَهْمَنْ يُكْرِمْني أُكْرِمْهُ وقال: الأَصلُ (مَنْ مَنْ) يُكرِمني، مَنِ الثانية توكيدٌ بمنزلة (ما) فأبدلَ من نونِ مَنْ الأولى هاءَ كما أَبدَلُوا من أَلِفِ (ما) الأولى في مَهْمَا هاءً، وذلك لمؤاخاة (ما) (مَنْ) في أَشياءَ، وإِنِ افترَقا في شيءٍ واحد، فكُرِهَ اجتماعُ (مَنْ) مرتين كما كُرِهَ ذلك في مَا)[5] وحكاها الأَزهريُّ أَيضاً مُورِداً البيتَ الذي وَرَدَتْ فيه، منسوباً إِلى الفراء[6] كما عرَضَ ابنُ عصفور لها فقال: وأَمّا قولُه (البيت) فإِنَّه أَدخلَ مَهْ على مَنِ

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/١٩٦.
(٢) شرح الكافية ٢/٢٥٣.
(٣) شرح القصائد العشر للتبرزي ٧٨.
(٤) انظر لذلك البحر المحيط لأبي حيان ٥/٣٠٤، وغاية النهاية لابن الجزري ٢/٣٧٢، والمزهر للسيوطي ٢/٤١٠.
(٥) مشكل إعراب القرآن ١/٣٢٧.
(٦) تهذيب اللغة مادة مه وانظر لسان العرب لابن منظور مادة مه.

الشرطية)[1] وذكرها ابن يعيش أيضاً مشيراً إلى أنَّها مقويةٌ لمذهب الزجاج بقوله: (ويُؤيِّدُ الثاني قولُ الشاعر البيت) فركَّبَ مَهْ مع مَنْ كما ركَّبتَها مع مَا فآعرفه)[2].

ونَقَلَ البغداديُّ في خزانته عن الأزهريِّ قوله: إنَّ (مَهْمَنْ استفهامٌ، وأَصلُها مَنْ مَنْ فأُبدلتِ النونُ هاءً)[3] وأَحْسَبُ أَنَّ البيتَ المَرويَّ رَدٌّ على زاعم ذلك، لأَنَّ معنى البيت لا يحتملُ الاستفهامَ ثم أَيْنَ الأداةُ التي جَزَمَتْ فعلَ الشرط (يَسْتَمِعْ) وجوابه (يَنْدَمِ)؟

وأَحْسَبُ أَنَّه لو كانَ حَوْلَ هذه اللفظةِ شَكٌّ، لَمَا تردَّدَ النحويون الخالفون للفراء من إزالته، وبيانِ أَنَّها مُنتحَلَةٌ.

ويبدو من هذه النصوص جميعاً أَنَّ ثمة خلافاً واتفاقاً بين الذين ذكروها، أَمَّا الاتفاقُ فإجماعهم على أَنَّها مركَّبةٌ، وأَمَّا الخلافُ، فكائنٌ حول مُفْرَدَيْهَا قَبْلَ التركيبِ، فهي عند ابنِ الأنباري مركَّبةٌ من (مَنْ مَنْ) فقُلِبَتْ نونُ الأولى هاءً استكراهاً لاجتماعِ مِثْلَيْنِ، ومعنى ذلك أَنَّ حالَها كحال مَهْمَا عند الخليل، في حين أَنَّ ابنَ عصفور، وابنَ يعيش، والرضيَّ، رَأَوا أَنَّها مركَّبةٌ من (مَهْ) بمعنى الكفِّ والزجر، و (مَنْ) فحالُها مِثلُ حالِ مَهْمَا عند الزجاج، ويبدو أَنَّ ابنَ الأنباري أَرادَ من تقديره أَنْ لا يخرجَ عمَّا قرَّرهُ الخليلُ، وأَنْ لا يَرِدَ عليه ما وَرَدَ على الزجاج من تضعيف أَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّها استفهاميةٌ، فأَحْسَبُ أَنَّهُ ليسَ بشيءٍ، سوى أَنَّه أَرادَ أَنْ لا يكونَ ذلك حجةٌ يتقوَّى بها مذهبُ الزجاج، وإجماعُ النحويين الذين ذكروها على كونها شرطيةً مُضْعِفٌ لزاعمِ الاستفهامية فيها، مع ما ذكرناه من قَبْلُ أَيضاً.

والمهمُّ أَنَّ مَهْمَنْ عند أَكْثَرِ ذاكريها أَدَاةٌ شرطيةٌ، وقَدْ جزمَتْ في البيت فِعْلَ الشرط (يَسْتَمِعْ) وجَوابَهُ (يَنْدَمِ) ولا شك أَنَّ إثباتَ هذه اللفظة يدلُّ على أَنَّ اللفظتين قد تكونان من منشأ واحدٍ، إذْ يحتمل أَنْ تكونَ نونُ مَهْمَنْ قد انقلبَتْ أَلفاً، في حال الوقف ثم أُجريَ الوصل مُجْرَى الوقف، ولعلَّ مما يتقوَّى به هذا

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٦٩١.

(٢) شرح المفصل ٤/ ٨ (مع الهامش) وانظر خزانة الأدب للبغدادي ٣/ ٦٣١، فقد قرر البغدادي أَنَّ هذا البيت شبيهٌ بشعر حاتم لكنه لم يقف عليه منسوباً إليه...

(٣) خزانة الأدب ٣/ ٦٣١، ولم أقف على هذا الرأي في تهذيب اللغة للأزهري مادة مه بل نقل عن ابن الأنباري أَنَّ أَصلَها (مَنْ مَنْ) من غير نصٍّ على أنها للاستفهام.

المذهبَ، أَنَّ القائلين ببساطة مَهْمَا قد قالوا: إنَّ وزنَها فَعْلَى، والألف للتأنيث، أو للإلحاق وقد زال التنوينُ عنها للبناء[1]، فعلى اعتبار أَنَّها مزيدةٌ للإلحاق وأَنَّ التنوينَ كان موجوداً بها فلا يُسْتَبْعَدُ أَنْ تكونَ نونُ مَهْمَنْ هو ذلك التنوينُ الذين كان لها في الأصل بمعنى آخر أَنَّ مَهْمَنْ هي الصورةُ الأُولَى للكلمة، وأَنَّ هذه النونَ قد عُومِلَتْ مُعاملةَ نون التوكيد الخفيفة، أَوْ معاملةَ الاسم المنصوب المنَّونِ[2] في حال الوقف، فَقُلِبَتْ ألفاً على حدِّ قولهِ تعالى: ﴿لنسفعا﴾[3] وقولنا: رأيتُ زيداً موقوفاً على زيد، ثم أُجريَ الوصل مُجْرَى الوقف فصارت مَهْمَا، ومعنى ذلك أَنَّ اللفظتين تنتميانِ إلى أَصلٍ واحد، ويحتمل أَنْ تكونَ المسألةُ معكوسةً، فتكون نونُ مهمن منقلبةً عن أَلفِ (ما) يُؤنِسُنَا في ذلك أَنَّ الفراءَ قد ذهبَ إلى أَنَّ نونَ (لن) مُبدلَةٌ من أَلفِ (لا)[4] ونُقِلَ عن الكوفيين أَيضاًأَنَّ إِذَنْ اسمٌ، وأَنَّ أَصلَ نُونِهَا أَلِفُ إِذَا[5]، يُقوِّى ذلك أَنَّ الدكتور إبراهيم السامرائي قد قرَّرَ في بحثٍ له عن التنوين، أَنَّ التنوينَ قد لَحِقَ بطائفةٍ من الأدوات لفظاً وخطاً فأَضافَ إليها معاني جديدة، أَوْ قُلْ اختصاصات جديدة، ومنها ما الموصولة التي أَصبحتْ مَنْ وقُيِّدتْ بالعاقل وإذا التي أَفادَها التنوين شيئاً آخر فصارت إِذاً أَوْ إِذَنْ. ومن هذه الأدوات (لا) التي أَصبحَتْ مع النون (لَنْ) وقُيِّدتْ بمعنى خاص وهو كونها لنفي المستقبل)[6] فلعلَّ نونَ مَهْمَنْ قد نتجَ عن تنوين أَلفِ[7] (ما) فَجَعَلَهَا مُختَّصةً بعموم من يعقلُ بعد أَنْ كانت مفيدةً لعموم من لا يعقل، وذلك لأَنَّ أَصلَها مَهْمَا، ومَهْمَا كما قالوا بمنزلة (ما) الدَّالةِ على عموم ما لا يعقل، وعلى ضوءِ هذين الاحتمالين يمكننا القول: إنَّه لا يستبعد أَنْ يكونَ أَصلُ مَهْمَا مَهْمَنْ أَوْ بالعكس[8] على النحو الذي شرحناه وعلى

---

(١) المساعد لابن عقيل ٣/ ١٣٧.

(٢) انظر أوجه الشبه والاختلاف بين النون والتنوين في الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٢١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٢، تحقيق حسن هنداوي، والإنصاف ٢/ ٦٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٣٢ ـ ٣٥.

(٣) الآية ١٥ من سورة العلق.

(٤) حاشية الصبان ٣/ ٢٧٨.

(٥) حاشية الصبان ٣/ ٢٩١.

(٦) فقه اللغة المقارن ١٥٠ ـ ١٥١.

(٧) المرجع السابق ٧١ (الهامش).

(٨) ولعلَّ هذه الكلمةَ قد تكونت من ثلاثة عناصر إشارية، أولُها الهاء مُشاراً بها إلى الكفِّ والزجر ثم دخلت عليها الميم الأولى و(ما) توكيداً لهذا المعنى، ومجيءُ الحروف الثلاثة عناصرَ=

أَيةِ حال فإِنَّ إثباتَ هذه اللفظة، وكونَها مركَّبةً من مَهْ بمعنى الكفِّ والزجر و(مَنِ) الشرطية، هو تأييدٌ لمذهب الزجاج، لأَنَّهم إذا أَجَازُوا هذه فمن بابِ أَوْلَى إجازةُ تلك، مع خروجِ اللفظتين في تركيبهما عن مبدأ التركيب عند جمهور البصريين كما أوضحنا من قَبْلُ.

ثانيهما: أَنَّ النحويين قد منَعُوا دخولَ حرفِ الجر على مهما، كما منعوا أَنْ تَقَعَ مُضافةً إِلى ما بعدها، وأَجَازُوا ذلك في أَخواتها قال ابنُ عقيل: (وهذه الأربعة وهي: مَنْ وما ومَهْمَا وأي أَسماءٌ، تكون مبتدأةً ومفعولة ومجرورةً بالحرفِ وبالإِضافة إلاَّ مَهْمَا فلا تُجَرُّ بحرف ولا إضافةٍ)[1] ورد على ابن عصفور وزعمه في جوازِ دخولِ حرفِ الجر عليها فقال: (ووقَعَ في كلامِ ابن عصفور[2] أَنَّ العربَ تقولُ: بِمَهْمَا تَمْرُرْ أَمْرُرْ به، وهو غَلَطٌ منه، فنصُّ الناسِ عَلى خِلافِه، فلا يُقَالُ ما ذُكِرَ ونَحْوُه، ولا يضافُ إِليَها نحو: جهةَ مَهْمَا تقصدْ أَقصدْ)[3] والنحويون حين منَعُوا وقوعَ مَهْمَا مضافةً أو مجرورةً بحرفِ جر، وأَجازُوا ذلك مع غيرها لم يبينوا لنا عِلَّةَ ذلك، وأَحْسَبُ أَنَّهُ السماعُ لا غير، غير أَنَّهُ لا يُستبْعَدُ أَنَّ العربَ جعلت مَهْمَا كذلك، لأَنَّها عاملتها معاملةَ أَسماءِ الأفعال، وقد قرر

= إِشارية قرره المختصون باللغات السامية. انظر ـ لتقف على أَنَّ هذه الحروفَ الثلاثة يمكن أن تكون عناصر إشارية ـ فقه اللغات السامية لبروكلمان ٨٩، والتطور النحوي لبرجشتراسر ٨٥ ـ ٥٤، ودراسات في فقه اللغة للسيد يعقوب بكر ٤٨ ـ ٨٦، ودراسات في فقه اللغة للسيد يعقوب بكر ٤٨ ـ ٥٤، وأسماء الأفعال للدكتور محمد جبر ٩٠ ـ ١٠٩.

(١) المساعد ٣/ ١٣٣، وانظر همع الهوامع للسيوطي ٢/ ٥٨، وشرح الأشموني ٤/ ١٢.

(٢) لم أَذكرْ نصَّ ابن عصفور ابتداءً لأَنَّ في نصِّهِ تحريفاً لم يتفطن إليه ـ فيما أحسب ـ الأَخُ المحقق قال ابن عصفور (وإِنْ قال إِنَّ الجازمَ (ما) فباطلٌ، لأَنَّ العربَ تقول: مَهْمَا تَمْرُر أَمْرُرْ به فلا تفصل بين حرفِ الجزمِ والمجزوم بشيء فدلَّ على بطلان قوله) وذكر المحقق أَنَّ في نسخة (ج) ونسخة (ر) الجرّ والمَجرورِ وهو تحريف) والحقيقة أَن ما أُثبِتَ في (ج) و (ر) هو الصواب، وأَنَّ العبارةَ المُثبتَةَ في المتن مُحرَّفةٌ، وصوابُها: (بِمَهْمَا تَمْرُرْ أَمْرُر به فلا تفصلُ بين حرفِ الجرِّ والمجرورِ بشيء) وذلك لأَنَّ مرادَ ابنِ عصفور هو أَنَّ الجازمَ لو كان ما الثانيةُ ـ كما هو رأيِ الزجاج ـ لوقَعَ الفصلُ بين حرفِ الجر ومعمولِهِ ـ وهو ما الشرطية ـ بـ (مَهْ) والأَصلُ عَدَمَ الفصلِ بين العاملِ والمعمول. أَمَّا إذا أُخِذَ النصُّ على ما هو مُثْبَتٌ في المتن فلا يكونُ ذلك حُجةً أَوْ دليلاً على إبطال مذهبِ الزجاج وهو ما يريده ابنُ عصفور. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٩٦.

(٣) المساعد ٣/ ١٣٣ ـ ١/ ١٣٤.

النحويون أَنَّ أَسماءَ الأفعال لا تكون مجرورةً[١]، ومعنى ذلك أَنَّ مذهبَ الزجاجِ في كون مَهْ بعد تركيبها قد بَقِيَ لها معنى الكَفِّ، له ما يؤيده في الاستعمالِ اللغوي كما هو الحال هنا.

وهذان الدليلان المقويَّان لمذهب الزجاج ـ إذا صَحَّا ـ هما مردودان ـ كما ذكرنا ـ بأَنَّ مسأَلةَ التركيب خروجٌ عن الأصل المُقرَّرِ عندهم، ولعلَّ كثرةَ طُرقهم التي سلكوها في النظر إِلى تركيب مهما، وما نتجَ عنه من تَنَازُعٍ في الآراء حولها دفع عدداً من النحويين إِلى التمسك بالأصل، لأَنَّ الأَصلَ لا يَلزمه دليلٌ، وهم حينئذٍ في مَأْمَنٍ من الردود فاتجهوا نحو:

القسم الثاني: المواجهِ لمذهب التركيب وهو كونُها بسيطَةً مُفْرَدَةً قال ابنُ الأنباري مشيراً إِلى ذلك في بيانه (والثالثُ أَلاَّ تكونَ مركَّبة بل هي حرفٌ واحد، لأَنَّ الأَصلَ عدَمُ التركيب، ولا مانعَ أَنْ تكونَ موضوعةً على هذا المعنى من غيرِ تركيب)[٢] وبَدَهِيٌّ أَنَّ الذهابَ إِلى بساطتها لا يحتاجُ إِلى دليلٍ، لأَنَّهُ عودٌ إِلى الأَصلِ ومَنْ تَمَسَّكَ بالأصل ـ كما يقول ابن الأَنباري ـ خرجَ عن عُهْدَةِ المطالبةِ بالدليل[٣]، وقد تبنَّى هذا الرأي عددٌ من النحويين كابن عصفور الذي قرَّرَ بعد أَنْ حاولَ إِبطال مذهب المركبين، أَنَّهُ (إذا ثَبَتَ فَسَادُ الوجهين لم يَبْقَ إِلاَّ أَنْ يكونَ اسماً واحداً)[٤] وتَبِعَهُ أبو حيان فيما نقله عنه السيوطي فقال: (المختارُ أَولُها: وهو البساطة، لأَنَّه لم يَقُمْ على التركيب دليلٌ)[٥] وقد بيَّنا من قَبْلُ، أَنَّ دواعيَ التركيب متوفرةٌ في مَهَمَا فلا يَرِدُ ذلك على المركَّبينَ، وكان يُستحسَنُ من أَبي حيان أَنْ يتمسَّكَ بأَنَّ التركيبَ خروجٌ عن الأصل، وعَدَمُ الخروج أَوْلَى، وإِلى بساطتها أَيضاً ذهبَ ابنُ هشام بعد عرضهِ لمذاهب المركَّبينَ فقالَ بإِيجازٍ (وهي بسيطةٌ لا مركَّبةٌ)[٦] ووزنُها عند المنادينَ ببسَاطَتِهَا (فَعْلَى، والأَلَفُ للإِلحاقِ، وزالَ التنوينُ للبناء أو الأَلَفُ للتأنيث)[٧] وغنيٌّ عن البيان أَنَّ هذا

---

(١) همع الهوامع للسيوطي ٢/ ١٠٥، وحاشية الصبان ٣/ ١٩٤.
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٧١.
(٣) الإنصاف ١/ ٣٠٠ (بتصرف).
(٤) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٩٦.
(٥) همع الهوامع ٢/ ٥٧، وقد ذكرنا من قبل ردَّ أَبي حيان على مذهب الخليل وبينا الردَّ في ذلك أيضاً.
(٦) المغني ٤٣٦.
(٧) المساعد لابن عقيل ٣/ ١٣٧.

الرأيَ لم يَرِدْ عليه ردودٌ؛ لأنَّه تمسُّكٌ بالأصل، سوى ما أَشارَ إِليه ابنُ يعيش وتَبِعَهُ فيه الدماميني من أنه يَلْزَمُ أَنْ تُكتبَ بالياءِ لأنَّها رابعةٌ، وقد ذَكَرْتُ من قَبْلُ[1] ما يُمكنُ أَنْ يُذْكَرَ هنا، مما يدلُّ على أَنَّهُ ليسَ دليلاً قوياً أمام الداعين إِلى بساطتها، وعلى أية حال فإِنَّ قيامَ هذا الاعتراض دليلاً قوياً لمذهب المركبين، لا يبطلُ أَصلاً قوياً اعتمدَ عليه المفردون لها، وهو أَنَّ الأَصلَ عدمُ التركيب.

ونخلص ـ بعد هذا التطواف بين آراء الذين ادَّعَوا التركيب والذين اعتقدُوا البساطةَ ـ إِلى أَنَّ دواعيَ تركيبها ليست بقوةِ دواعي بساطتها، وذلك لأنَّ الفروعَ منحطةٌ دائماً عن الأُصولِ، لذا فالأَولَى الرجوعُ إِلى الأَصلِ، وأَنَّ مَهْمَا ومَهْمَنْ من أَصلٍ واحد، لذا يُستحسَنُ أَنْ تُعَدَّ من الأدوات الشرطية الجازمة كأختها.

وخيرٌ لنا بعد أَنْ بيَّنا خلافَهم الأول، وانتهينا إلى أَنَّ مذهبَ المفرِدِينَ أَوْلَى، أَنْ نَعْرِضَ لخلافهم الثاني الآتي:

---

(١) انظر الصفحة ١٤ من هذا البحث.

الفصل الثاني

٢

مَهْمَا بين الاسميةِ والحرفيَّةِ

وضحَ لنا من نصِّ سيبويه الذي رواه عن الخليل أنَّ (مَهْمَا) اسمٌ، وذلك حين ساقَ نظائرَها نحو: أَيْنَ ومَتَى وأَيّ، وفصَّلَ النحويون ذلك، فنصُّوا على أَنَّ مَهْمَا اسمٌ؛ بدليل عَودِ الضميرِ إليها، والضميرُ كما هو معلوم لا يعودُ إلَّا على الاسم[١]، وأوردُوا لذلك عدةَ شواهدَ، منها قولُه تعالَى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾[٢] الآية فنصَّ الزمخشريُّ على اسميتها، وقرَّرَ أَنَّ الضميرَ في به والضميرَ في بها، قد عَادَا عليها، الأول: حملاً على لفظها، والثاني: حملاً على معناها، قال الزمخشريُّ في كشَّافهِ (فإنْ قلتَ ما محلُّ مَهْمَا؟ قلتُ: الرفعُ بمعنى أَيّما شيءٍ تأتنا به، أو النصبُ بمعنى أَيّما شيءٍ تحضرنا تَأْتِنَا به، ومِنْ آيةٍ تبيينٌ لمهما، والضميران في (به) و(بها) راجعانِ إلى مهما إلَّا أَنَّ أَحدَهما ذُكِّرَ على اللفظ، والثاني أُنِّثَ على المعنى، لأنَّه في معنى الآية ونحوه قولُ زهير:

وَمَهْمَا تَكُنْ عند امرئٍ من خَلِيقةٍ ... وإنْ خَالَها تَخفَى على النَّاسِ تُعْلَمِ)[٣]

ونقلَ أبو حيان ـ فيما يبدو ـ كلامَ الزمخشريِّ فقال: (ومَهْمَا مرتفعٌ بالابتداء، أَو مُنتصِبٌ بإضمار فعلٍ يفسِّرهُ فعلُ الشرط، فيكون من بابِ الاشتغالِ أَي أَيّ شيءٍ يحضرَ تَأْتِنا به، والضميرُ في بهِ عائدٌ على مَهْمَا وفي بها عائدٌ أيضاً على معنى مَهْمَا لأنَّ المرادَ به أَيَّةَ آيةٍ، كما عادَ على (ما) في قوله: ما نَنسَخْ مِنْ آيةٍ أَوْ نُنْسِهَا، وكما قال زهيرٌ: ومَهْمَا تَكُنْ (البيت) فأَنَّثَ على المعنى)[٤].

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/٥٣.
(٢) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.
(٣) الكشاف ٢/١١٥.
(٤) البحر المحيط ٤/٣٧١.

وعَرضَ النحويون عدداً من الأدَلةِ الدالَّةِ على اسميتها، من ذلك ما ذكره ابنُ يعيش بقوله: والدليلُ على أنَّ مَهْمَا فيه معنى (ما) أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يعودَ إِليه الضميرُ، والضميرُ لا يعودُ إِلَّا إِلى الاسم، كقولك: مَهْمَا تَعْمَلْ من صالحٍ تُجَازَ عليه، فالهاءُ في عليه يعودُ إِلى مَهْمَا وقال الشاعر[1]:

إِذَا سُـدْتَـهُ سُـدْتَ مِـطْـواعَـةً ... ومَـهْـمَـا وكَـلْـتَ إِلـيـه كَـفَـاهُ

فالهاءُ في كفاه تعودُ إِلى مَهْمَا كما تعودُ إِلى ما)[2] وقرَّر ابنُ هشام أَيضاً اسميتها عارضاً ما قاله الزمخشريُّ حولَ الآية ثم أشار إِلى أن بعض النحويين قد ذهبَ إِلى حرفيتها فقال: وزعمَ السهيليُّ[3] أَنَّها تأتي حرفاً بدليلِ قولِ زهير:

ومَهْمَا تَكُنْ عندَ امرىءٍ من خَلِيقَةٍ ... وإِنْ خَالَها تَخْفَى على النَّاسِ تُعْلَمِ

قال: فهي هنا حرفٌ بمنزلةِ إِنْ بدليل أَنَّها لا محلَّ لها)[4] ثم أَوردَ شاهداً آخر جعلَ ابنَ يسعون تبعاً للسهيلي في مذهبِهِ فقال: (وتَبِعَهُ ابنُ يسعون واستدلَّ بقوله:

قَـدْ أُوبِـيَـتْ كُـلَّ مـاءٍ فـهـي ضَـاويـةٌ ... مَـهْـمَـا تُـصِـبْ أُفُـقـاً من بـارقٍ تـشِـمِ

قال: إِذ لا تكونُ مبتدأً لعدم الرابطِ من الخبر، وهو فعلُ الشرط ولا مفعولاً لاستيفاءِ فعلِ الشرط مفعولَه، ولا سبيلَ إِلى غيرهما، فتعيَّنَ أَنَّها لا موضعَ لها)[5] ولا يريدُ السهيليُّ أَنَّها تَقَعُ حرفاً في كلِّ موضعٍ، بدليل قولِ ابن هشام في نصِّهِ (وزعم أَنَّها تأتي حرفاً) وقد نبَّهَ إِلى ذلك ابنُ عقيل في مساعده بقوله (ومَهْمَا اسمٌ عند الأكثرين، وقال السهيليُّ: إِنْ عادَ عليها الضميرُ فاسمٌ نحو (مَهْمَا تَأْتِنَا به)، وإِلَّا فحرفٌ كقول زهير (البيت)[6] ثم ذكرَ إِعرابَ السهيليِّ

---

(١) وهو المتنخل الهذلي، وانظر تخريجه في هامش شرح التسهيل لابن الناظم ٢/ ١٠١٨.

(٢) شرح المفصل ٧/ ٤٣. وانظر شرح التسهيل لابن الناظم ٢/ ١٠١٨.

(٣) يبدو أَنَّ الذهابَ إِلى حرفيتها قديم، إِذْ إِنَّ سياقَ الكلام عند ابن الأنباري في بيانه ١/ ٣٧١، يدلُّ على ذلك فقد قرَّرَ اسميتهَا بقوله: والدليلُ. . . وكذلك فعلَ الرضيُّ في شرحه على الكافية ٢/ ٢٥٣، حيث قال: ومَهْمَا اسمٌ بدليل. . . أَمَّا ابنُ الناظم في شرحه على التسهيل ٢/ ١٠١٨، فقد قال: ولا شكَّ في كونها اسماً بدليل. . . غير أَنَّنا لم نقف على صاحبِ الرأي الأول سوى ما ذكرهُ ابنُ هشام في المغني.

(٤) المغني ٤٣٥.

(٥) المغني ٤٣٥.

(٦) المساعد ١/ ٤٣٥.

للبيت فقال: (فمَهْمَا حرفٌ للشرط كإنْ، لأنَّ مِنْ خليقةٍ اسمُ تكن، ومِنْ زائدة، أَي وإنْ تَكُنْ عند امرئٍ خليقة، وإلى زيادة مِنْ في البيت ذهبَ أيضاً ابنُ السِّيد)[١] ومعنى ذلك أنَّ السهيليَّ حين وجد أنَّ مَهْمَا لا محلَّ لها، ولم يَعُدِ الضميرُ إليها حكمَ بحرفيتها، وقد ردَّ ابنُ هشام ذلك بقوله (والجوابُ أنَّها في الأول ـ أي في بيت زهير ـ إمَّا خبرُ تكن، وخليقة اسمها ومِنْ زائدة، لأنَّ الشرطَ غيرُ موجب عند أبي علي، وإمَّا مبتدأٌ واسمُ تكن ضميرٌ راجعٌ إليها، والظرفُ خَبَرٌ وأَنَّثَ ضميرَها لأنَّها الخليقةُ في المعنى، ومِثْلُهُ ما جاءتْ حاجَتَك فيمن نصب حاجَتك، ومِنْ خليقةٍ تفسيرٌ للضمير كقوله:

لِمَا نَسَجَتْها مِنْ جَنُوبٍ وشَمْأَلِ)[٢]

ونقلَ الصبَّانُ ـ فيما يبدو ـ كلامَ ابنِ هشام وشرَحَه بعد أَنْ أَوردَ رأيَ السهيليِّ بقوله: (ورُدَّ بأَنَّها، إمَّا خبرُ يكن، وخليقةٍ اسمُها، ومِنْ زائدةٌ، وإمَّا مبتدأٌ واسمُ يكن ضميرٌ يعودُ عليها، وعند امرئٍ خبرُهَا، إنْ جُعِلَتْ يكن ناقصةً أَو الضميرُ في يكن فاعلُها، وعند امرئٍ ظرفٌ لَغْوٌ متعلِّقٌ بيكن، إنْ جُعِلَتْ تامةً ومِنْ بيانٌ لِمَهْمَا على وجهَي كونِهَا مبتدأً)[٣].

وأَضافَ ابنُ هشام رادّاً على ابن يسعون استدلالَهُ الذي قرر منه أَنَّ مَهْمَا في (البيت) حرفٌ لكونها لا محلَّ لها من الإعراب، فقال: (وفي الثاني: مفعولٌ تُصِبْ، وأُفُقاً ظرف، ومن بارقٍ تفسيرٌ لِمَهْمَا، أو متعلِّقٌ بتُصِبْ فمعناها التبعيض، والمعنى أَيّ شيءٍ تُصِبْ في أفقٍ من البوارق تشِم)[٤]. ثم نقلَ ابنُ هشام عن بعضهم ردّاً آخر على ابنِ يسعون وردَّهُ بقوله: (وقال بعضهم مهما ظرفُ زمان، والمعنى أي وقتٍ تُصِبْ بارقاً من أفق، فقلبَ الكلامَ، أَو في أُفقٍ بارقاً، فزادَ مِنْ، واستعمل أُفقاً ظرفاً، انتهى. وسيأتي ـ كما قال ابنُ هشام (أَنَّ مَهْمَا لا تستعملُ ظرفاً)[٥]، وبهذه الردودِ مجتمعةً، يتبينُ لنا أَنَّ مَهْمَا لها موضعٌ من الإِعراب، وإذا كان الأمر كذلك فهي اسمٌ لا حرفٌ.

وكونُها اسماً شرطياً جازماً يدعونا إلى الحديث عن عِلَّةِ بنائِهَا، فهي عندَ

---

(١) المساعد ١/ ٤٣٥.

(٢) المغني ٤٣٥، ٤٣٦.

(٣) حاشية الصبان ٤/ ١٢.

(٤) المغني ٤٣٦.

(٥) المغني ٤٣٦.

الجميع قد بُنِيَتْ لتضمُّنِهَا معنى حرفِ الشرط (إنْ) وقد أَشارَ إلى ذلك ابنُ مالك في تسهيله فقال: بعد أَنْ عدَّدَ أدواتِ الشرط (وما سوى إنْ أَسماءٌ متضمِّنَةٌ معناها، فلذلك بُنِيَتْ إلا أيّاً)[1] أمَّا عند الزجاج الذي قرّرَ بأَنَّ (ما) هي الشرطيةُ فيمكنُ أَنْ يُضَافَ إلى هذا الشبهِ المعنويِّ، الشبهُ الوضعي ذلك أَنَّ (ما) على حرفين فشابَهَتْ ما وضع من الحروف على حرفين أَيضاً، وبذلك يتمُّ لها الشبهان المعنويُّ والوضعيُّ، وإلى ذلك أَشارَ ابنُ عقيل في شرحه لنصِّ ابنِ مالك فبيَّنَ أَنَّ هذه الأدواتِ قد بُنِيَتْ (لتضمُّنِهَا معنى الحرفِ وهو إنْ الشرطية وما كان منها على حرفين كمَنْ وما فيه أَيضاً شَبَهُ الحرفِ في الوضع إلَّا أَنَّ المستمِرَّ فيها كلها تضمُّنُ معنى الحرف)[2] وما قيل عن مَهْمَا يَنْسَحِبُ على أختها مَهْمَنْ فالعِلَّةُ في كليهما واحدة.

وكَونُ مَهْمَا شرطية لعمومِ ما لا يعقل ـ وهو المعلومُ بداهةً وكان موضوع حديثنا سابقاً ـ لم يَسْلَمِ اطرادُه أَيضاً، وهو الخلاف الثالث الآتي:

---

(١) التسهيل ٢٣٦.

(٢) المساعد ٣/ ١٤١.

الفصل الثالث

٣

مَهْمَا بَيْنَ الشرطِ والاستفهامِ والزمانِ

أَجمعَ النحويون على أَنَّ المعنى الرئيسَ لِمَهْمَا هو كونُها لعموم ما لا يعقلُ غيرَ الزمان، ونتيجةً لارتباط مَهْمَا بِمَا من حيث معناها اللغوي، انقسمَ النحويون حين أرادُوا النصَّ على دلالة مَهْمَا إلى ثلاثة أقسام:

أ ـ أَنَّ بعضَهم عدَّها مثلَ (ما) وقد قالوا: إنَّ معنى ما: هو لتعميم مَنْ يعقلُ وغيره أَوْ لتعميم مَنْ لا يعقلُ(١) ومعنى ذلك، أَنَّ لِمَهْمَا دِلَالَتَيْنِ:

الأُولى: كونُهَا لتعميمِ من يعقل وغيره.

والثاني: أَنَّها مخصوصةٌ بتعميمِ من لا يعقل.

ويبدو ـ كما أسلفنا من قَبْلُ ـ وبناءً على أَنَّ مَهْمَا بمنزلة ما ـ أَنَّ المعنى الأصلي لمَهْمَا هو لتعميم من لا يعقل، وأَنَّ مَهْمَنْ لتعميم مَنْ يعقلُ، ولا يُستبْعَدُ أَنْ يحدُثَ تقارضٌ بين الكلمتين فتُستعمَلُ إحداهما مكانَ الأُخرى كما هو حال مَا ومَنْ الموصولتين، يؤيدُ ذلك أَنَّ الأعلم الشنتَمري حين تعرَّض لشرحِ بيت زهير (ومَهْمَا تَكُنْ. . .) قال ما نصُّه: (مَنْ كَتَمَ خليقَتَهُ عن الناسِ وظنَّ أَنَّها تَخْفَى عليهم، فلا بُدَّ من أَنْ تظهَر عندهم بما يُجرِّبونَهُ منه)(٢) فعبَّر بِمَنْ عن مهما.

ب ـ أَنَّ بعضَهم قد عدَّها (أعم من (ما) ومعناها لا أَصغَرُ عن كبير فعلك ولا أَكبَرُ عن صغيره)(٣) غير أَنَّ هذا المعنى قد رُدَّ لأَنَّه لا يتأَتَّى في (مَهْمَا تَأْتِنَا به من آية)(٤).

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٤٢، والمساعد لابن عقيل ٣/ ١٣٣، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٤/ ١٢، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/ ٥٧.

(٢) شعر زهير بن أبي سلمى، للأعلم الشنتمري ٢٨ ـ ٣٠.

(٣) المساعد لابن عقيل ٣/ ١٣٣، وحاشية الصبان ٤/ ١٢.

(٤) المساعد لابن عقيل ٣/ ١٣٣ (بتصرف).

جـ ـ نصَّ عليه ابنُ هشام بقوله (ما لا يعقلُ غيرَ الزمان مع تضمُّنِ معنى الشرط)[١] ثم راحَ يبيِّنُ على ضوئه معنى آية الأعراف فقال: (ومنه الآية ولهذا فُسِّرتْ بقوله تعالى: ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ وهي فيها إِمَّا مبتدأٌ أو منصوبةٌ على الاشتغال، فيقدَّرُ لها عاملٌ متعد كما في زيداً مررتُ به متأخراً عنها، لأنَّ لها الصدرَ أي مهما تحضرنا تَأْتِنَا به)[٢] غير أَنَّ هذا المعنى الموافقَ للمعنى الأول في كونه لتعميم ما لا يعقل لم يَطَّرِدْ عند النحويين فقد ذكر الزمخشريُّ عن بعضهم أَنَّها قد تأتي ظرفاً للزمان بمعنى (مَتَى ما) مع تضمُّنِهَا لمعنى الشرط قال الزمخشري عند ذكره للآية (وهذه الكلمة في عِدَادِ الكلمات التي يُحَرِّفُها من لا يَدَ له في علم العربية فيضعُها غيرَ موضِعِهَا، ويحسَبُ مَهْمَا بمعنى مَتَى ما ويقول: مَهْمَا جِئْتَني أَعطيتُكَ، وهذا من وضعهِ وليس من كلام واضع العربية في شيء ثُمَّ يذهَبُ فيفسِّرُ (مَهْمَا تَأْتِنا. . . (الآية) بمعنى الوقت فيُلحِدُ في آيات الله وهو لا يشعرُ، وهذا وأَمثالُه مما يوجبُ الجثوبين يَدَي الناظرِ في كتاب سيبويه)[٣] ووضَّحَ ابن المنيِّرِ وَجْهَ ردِّ الزَّمخشريِّ على مدّعي ظرفيتها بقوله: (وأَمَّا رَدُّ الزمخشري على من زعمَ أَنَّها بمعنى مَتَى مَا فردٌّ صحيحٌ، والآيةُ أَصْدَقُ شاهدِ على ردّهِ، فإِنَّ الضميرَ المجرورَ فيها عائدٌ على مَهْمَا حتماً، وقد اتصل به مفسراً له قوله: (مِنْ آية) (مما)[٤] دلَّ على أَنَّ الضميرَ واقعٌ على الآية، فَلَزِمَ وقوعُ مَهْمَا عليه، ضرورة ايجادِ المرجع في المضَمرِ ومُظْهَرِه، فَذَهَابُ هذا القائل إِلى إِيقاع مَهْمَا على الوَقتِ زاعماً أَنَّها بمعنى مَتَى ما، ذَهَابٌ عن الصواب)[٥] وممن أَثبتَ لها الظرفيةَ أَيضاً الرضيُّ إِذْ قال: (وقد جاءَ «ما» و«مهما» ظرفي زمان تقول: ما تجلسْ أَجلِسْ، ومَهْمَا تجلسْ أَجلِسْ أي ما تجلسْ من الزمان أَجلِسْ فيه)[٦].

وعرضَ ابنُ مالك لهذه المسألةِ وأَجازَها فقال إِنَّ (جميعَ النحويين يجعلون ما ومَهْمَا مثلَ (مَنْ) في لزوم التجرُّدِ عن الظرفية مع أَنَّ استعمالَهما ظرفين ثابتٌ

---

(١) المغني ٤٣٦.
(٢) المغني ٤٣٦.
(٣) الكشاف ٢/١١٥.
(٤) زيادة يستقيم بها الكلام.
(٥) الكشاف (الحاشية) ٢/١١٥.
(٦) شرح الكافية ٢/٢٥٣.

في أَشعارِ الفصحاءِ من العرب)[1] وأَوردَ عدداً من الأشعار يحتمل فيها أَنْ تكونَ ما ظرفيةً، ثم عرَّجَ على شواهد مَهْمَا فقال: (وكقول طفيل الغنوي:

نُـبِّـئْـتُ أَنَّ أَبـا شُـتَـيْـم يَـدَّعـي   مَهْمَا يَعِشْ يَسْمَعْ بما لم يَسْمَعِ[2]

وكقول حاتم الطائي:

وإِنَّـكَ مَـهْـمَـا تُـعْـطِ بَـطْـنَـكَ سُـؤْلَـهُ   وفَرْجَكَ نَالا مُنْتَهى الذَّمِّ أَجمعَا[3]

وقول ابنِ مالك (جميعَ النحويين) فيه إطلاقٌ يقيده أَنَّ بعضَهم ـ كما رأَينا عند الزمخشريِّ والرضيِّ ـ قد قرر أَنَّ مَهْمَا قد تأتي دالةً على الظرفية، وقد تتبَّعَ ابنُ الناظم أباه في ذلك وردَّ عليه بقوله: ولا أَرَى في هذه الأبيات حُجةً لأنه كما يصحُّ تقديرُ ما ومهما فيها بظرف زمان، كذلك يصحُّ تقديرهما بالمصدر على معنى أَيَّ عيشةٍ تَعِشْ، وأَيَّ عطاءٍ قليلٍ أو كثير تُعْطِ نفسَك سُؤْلَها وفرجَك نالَا منتهى الذلّ[4]، ثم بيَّنَ ابنُ الناظمِ سببَ حمله ذلك على المصدرية بدلاً من جعلها ظرفيةً مع جواز ذلك بقوله (لأَنَّ في كونِهما ظرفين شذوذاً، وقولاً بما لا يعرفُهُ جميعُ النحويين، بخلاف كونِهِمَا مصدرين، لأَنَّه لا مانعَ من أَنْ يُكْنَى بـ (ما، ومَهْمَا) عن مصدرِ فعلِ الشرط، كما لا مانعَ من أَنْ يُكْنَى بهما عن المفعولِ به ونحوه، إِذْ لا فَرْقَ)[5].

ولمَّا كان الأمرُ يحتمل الوجهين، فقد أَجازَ النحويونَ الوجهينِ، وأَثبتَ ابنُ هشام هذا المعنى في مغنيهِ حيث قال بَعْدَ أَنْ أَورَدَ ما أَثارَهُ الزمخشريُّ حَوْلَ ذلك (والقَولُ بذلك في الآية مُمتنِعٌ ولو صحَّ ثُبوتُهُ في غيرها، لتفسيرها بـ(من آية)[6] ومن قَبْلُ نصَّ على أَنَّ المعنى الثاني من معاني مَهْمَا هو الزمانُ والشرطُ)[7] وإِلى نحو هذا أَشارَ ابنُ عقيل حيث نَقَلَ هذا الخلافَ، وأَيَّدَ ابنَ الناظم ثم حكَى عن شيخهِ تخريجاً لبيتِ حاتم فقال: قال شيخُنا: ويحتمل بيتُ حاتم كونَ مَهْمَا مفعولاً ثانياً لتُعطِ، وبَطْنَك الأول، وسُؤْ لَه بدلٌ من بطنك)[8]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٥.

(٢) هذا البيت ذكره ابن مالك ولم يذكره ابنه في شرحه للتسهيل ٢/١٠١٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٥.

(٤) شرح التسهيل لابن الناظم ٢/ ١٠٢٠، وحاشية الصبان ٤/ ١٢ (بتصرف).

(٥) شرح التسهيل لابن الناظم ٢/ ١٠٢٠.

(٦) المغني ٤٣٦.

(٧) المغني ٤٣٦.

(٨) المساعد ٣/١٤٢، ١٤٣، في الأصل. (وفرجك الأول وسُؤلَه بدل من فرجك). =

ويريدُ بذلك خروجَ مَهْمَا عن الظرفية والمصدرية في وقتٍ واحد، وأنَّها شرطيةٌ ليسَ غيرُ.

ونخلُص من ذلك كلِّه إلى أنَّ مَهْمَا قد تَرِدُ زمانيةً شرطيةً، فتكونُ ظرفاً لفعلِ الشرط، وإنْ كان لا يتأتَّى ذلك في الآية كما قال ابن هشام، لكنَّهُ قد يتأتَّى في غيرها، إذْ قد رأينا أَنَّ الأبياتَ التي ذكرَها ابنُ مالك تحتملُ الظرفيةَ، وردُّ ابنهِ عليه وتوجيهُه لها على المفعولية المطلقة، لا يعني بالضرورة إلغاءَ مجيئها للظرف، إذْ قد تجيءُ ظرفيةً، غير أَنَّ هذا المجيءَ قليلٌ، نتبيَّنُ ذلك من تصديرِ ابنِ مالك لعبارته بـ(وَقَدْ تَرِدُ مَا و مَهْمَا ظرفَي زمانٍ)[١].

أَمَّا المعنى الثالثُ الذي قد تَرِدُ عليه مَهْمَا فهو كونُها استفهاميةً بمنزلة ما الاستفهامية، وقد ذكرنا من قَبْلُ كيفَ استخدمَ النحويون مجيئَها بهذا المعنى في تقويةِ مذهبِ الخليل لتركيب مهما، ولعلَّ أولَ مَنْ نصَّ على مجيئِها للاستفهام هو أبو زيدٍ في نوادره، إذْ قال: معلِّقاً على بيت عمرو بن ملقط:

مَـهْـمَـا لِـيَ الـلَّـيـلـةَ مَـهْـمَـا لِـيَـهْ   أَودَى بِـنـعْـلَـيَّ وسـرْبَـالِـيَـهْ

ما نصُّه (مَهْمَا تجيءُ للجزاءِ فجاءَ بها في غيرِ موضعها، كأَنَّهُ قال مالي سُرِقَتْ نعلي مالي)[٢] وتَبِعَهُ النحويون فأَثبتَ هذا المعنى لها أبو علي حين ذكرَ تأييدَه لمذهبِ الخليل من غير أَنْ ينصَّ على كثرتِهِ أَوْ قِلَّتِهِ[٣]، في حين أَنَّ ابنَ مالك قال في تسهيله: وربَّما اسْتُفهِمَ بِمَهْمَا)[٤] مما يدلُّ على قلَّته وندرتهِ كما قالَ ابن عقيل[٥]، ويبدو أَنَّه نظراً لقلَّته وندرته، ردَّه ابنُ هشام بعد أَنْ أَوردَ البيتَ بقوله: (ولا دليلَ في البيت لاحتمالِ أَنَّ التقديرَ مَهْ اسم فعل بمعنى اكفُفْ

= ولعل الصواب فيما أثبتناه، وربما كانت رواية شيخ ابن عقيل للبيت على التقديم والتأخير وصدر البيت عنده:

(وأَنَّـكَ مَـهْـمَـا تُـعْـطِ فَـرْجَـكَ سُـؤْلَـهُ)

وبذلك يستقيم الكلام غير أنه لا دليل على ذلك.

(١) تسهيل الفوائد ٢٣٦.

(٢) النوادر ٦٣.

(٣) البغداديات ٣١٤، وانظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٣.

(٤) تسهيل الفوائد ٢٣٦.

(٥) المساعد ٣/ ٣٣٦، وانظر همع الهوامع للسيوطي ٢/ ٥٨.

ثم استأنفَ استفهاماً بـ ما وحدَها)[1] وكأنَّه بذلكَ يريدُ تقليلَ أقسامِ مَهْمَا كما قالَ البغداديُّ[2].

ومَهْمَا يكُنْ مرادُ ابنِ هشامٍ من تخريجهِ البيتَ على وجهٍ يُخْرِجُهَا من كونِهَا استفهاميةً، فإِنَّ النحويين كما رَأَيْنَا قد أَثبتُوا جَوازَ مجيئِها للاستفهام على قِلَّةٍ.

ونَصِلُ مما عرضناه حَوْلَ مَهْمَا، إلى أَنَّ الأَحسنَ في مَهْمَا أَنْ يُقَالَ بِبَساطَتِهَا، وأَنَّها اسمٌ لا حرفٌ، وأَنَّ معناها الرئيس هو كونُها لِمَا لا يعقلُ غيرَ الزمان مع تضمُّنِهَا لمعنى الشرط، ويَقْوَى أَنْ تكونَ «مَهْمَنْ» أُختاً لها، وبذلك كلِّه نكونُ قد حاولنا جَمْعَ ما تفرَّقَ، ولَمَّ شَمْلِ ما تَنَاثَرَ من آراء حولَ مَهْمَا ومَهْمَنْ، فَرَأَيْنَا أَنْ يطَّرِدَ المطَّرِدُ، وكشَفْنَاما لم يطَّرِد.

تم البحث والحمد لله على حلمه بعد علمه وعلى عفوه بعد قدرته
وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه وسلَّم

(١) المغني ٤٣٧.
(٢) خزانة الأدب ٣/ ٦٣٢.

الألـف والـهـمـزة
بيـن
القدماء والمحدثين: مخرجهما وصفاتهما

٢

الدكتور
رياض بن حسن الخوَّام
الأستاذ بكلية اللغة العربية
جامعة أم القرى
مكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الألف والهمزة بين القدماء والمحدثين مخرجهما وصفاتهما[1]

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتمُّ التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد:

فقد اهتم الخليلُ وسيبويهِ وابنُ جني بتحديدِ مخرج كلٍّ من الألفِ والهمزةِ في القناةِ الصوتية، وتبيينِ صفاتهما، فقدموا دراسةً طيبةً لهذين الصوتين يمكن أن توصفَ بأنها تتفق في إطارها العام مع ما حدَّده ووصفه المحدثون.

فقد ورد قولان عن الخليل حولَ مخرج الهمزة والألف:

الأول: جعل فيه أقصى الحلق مخرجاً للهمزة، وذلك بقوله: «وأما الهمزةُ فمخرجُها من أقصى الحلق مهتوتةً مضغوطةً، فإذا رُفِّهَ عنها لانتْ إلى الياءِ والواو والألف عن غير طريقةِ الحروفِ الصِّحاح»[2].

الثاني: جعل فيه الجوفَ مخرجاً لهما قال: «في العربية تسعة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحيازٌ ومخارج وأربعةٌ هوائيةٌ وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة»[3] وعلَّل سببَ تسميةِ الهمزةِ هوائيةً بقوله: «فأما الهمزةُ فسمّيت حرفاً هوائياً، لأنها تخرجُ من الجوفِ فلا تقع في مدرجةٍ من مدارج اللسانِ ولا من مدارج الحلقِ، ولا من مدارج اللَّهاةِ، إنما هي هاويةٌ في الهواء فلم يكن لها حيِّزٌ تُنْسَبُ إليه إلاّ الجوف»[4].

وتبنَّى سيبويهِ وابنُ جني رأيَ الخليلِ الأول حولَ الهمزةِ وضمَّا الألفَ إليها

---

(١) مستل من رسالة الماجستير «المقصور والممدود في اللغة العربية» جامعة الإسكندرية ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م. ونشر جزء منه في مجلة المنهل السعودية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦ العدد ٤٤١ ـ المجلد ٤٧، وها هو كاملاً كما في أصله.

(٢) العين ١/ ٥٨.

(٣) العين ١/ ٦٤.

(٤) العين ١/ ٦٤.

وقررا أن مخرجيهما من أقصى الحلق وأسفله[١] وعارض ابنُ الجزري رأيَ الخليلِ الثاني وبيَّنَ أن «الصوابَ اختصاصُ هذه الثلاثة ـ الألف والواو والياء ـ بالجوف دون الهمزة»[٢].

والحقيقة أن قولَ الخليل الذي يعتبر فيه الهمزةَ جوفيَّةً هوائيَّةً أمرٌ يصعبُ تفسيرُه لأنها بعدَ البحثِ التجريبي «صوتٌ صامتٌ حَنْجَريٌّ انفجاري يحدث حين تُسَدُّ الفتحةُ الموجودةُ بين الوترين الصوتيين، وذلك بانطباق هذين الوترين انطباقاً تاماً بحيث لا يُسمَحُ للهواءِ بالنَّفاذِ من الحنجرة فينضغط الهواء فيما دون الحنجرة ثم ينفرج الوتران، فينفذ الهواء من بينهما فجأة محدثاً صوتاً انفجارياً»[٣].

وحاول الدكتور كمال بشر أن يعلِّلَ سهوَ الخليلِ بأنه حينما كان ينطق بالهمزةِ لمعرفةِ طبيعتِها ونوعِها لم ينطقها وحدَهَا وإنما نطقَها متلوةً بحركةٍ فَبَدَتْ كما لو كان هواؤها حُرّاً طليقاً، على حين أن حريةَ الهواءِ إنما تُنْسَبُ إلى الحركةِ المصاحبة للهمزة لا إلى الهمزة ذاتها[٤] ولكن الدكتور بشر يقرر أن «قصةَ الهمزةِ عند الخليل مضطربة أشد اضطراب»[٥] وممن أشار إلى هذا الاضطرابِ أيضاً الدكتور أحمد مختار عمر وذلك بقوله: «والشيءُ الغريبُ حقاً في وصف القدماء للهمزة والذي لا يمكن الدفاعُ عنه أو تبريرَه بأي حالٍ من الأحوالِ هو تناقضُهم الواضحُ في عدّهم الهمزةَ من ناحيةٍ من بين الأصواتِ الشديدة الانفجارية ووصفهم السابق لها بأنها هوائيةٌ من ناحية أخرى فكيف تكون انفجاريةً وهوائيةً في وقتٍ واحد»[٦] ومن قبلُ نصَّ الدكتور محمود السعران على أن وضعَ الخليل الهمزةَ بين الأصواتِ الجوفية غيرُ صحيح»[٧].

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٥ (طبعة بولاق) وسر الصناعة ٥٢.
(٢) النشر ١/ ١٩٩.
(٣) علم اللغة، للدكتور محمود السعران ١٧٠، ١٧١ بتصرف.
(٤) علم اللغة والأصوات القسم الثاني ١٤٤.
(٥) المرجع السابق ١٤٥.
(٦) دراسة الصوت اللغوي ٢٨٩.
(٧) A Critical Study of the phonetic observation of the Arab Grammarians. El-Saarn Mahmoud.p.213.

ورأيُ الخليلِ الأول الذي وافقه عليه سيبويهِ وابنُ جني القائل بأنَّ مخرجَ الهمزةِ من أقصى الحلق لم يسلم من النقد أيضاً فهو في رأي المحدثين «قولٌ غيرُ دقيق» لأن مخرجَ الهمزةِ من الحَنْجَرة، غيرَ أنِ هذه الشبهةَ تزولُ إذا كان القدماءُ يقصدون بأقصى الحلق منطقةً واسعةً تشملُ الحنجرةَ كما قال الدكتور كمال بشر[1].

ويُلاحظ أَنَّ ما ذكره الخليلُ حولَ الهمزةِ يمكن أن يفسَّرَ تفسيراً آخرَ على غيرِ ما ذهبَ إليه المحدثون، ذلك أنَّ قولَ الخليل: «وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة فإذا رُفِّه عنها لانت إلى الياء والواو والألف عن غيرِ طريقة الحروف الصحاح»[2] ذو شقين:

الأول: ويُمثِّلُ همزةَ القطعِ وهو قوله فمخرجُها من أقصى الحلقِ مهتوتة مضغوطة.

الثاني: ويمثِّلُ الهمزةَ المخففة ويتمثل في قوله فإذا رُفِّهَ عنها لانت إلى الياء والواو والألف.

إذن ـ يبدو أنَّ الخليلَ مثَّلَ في هذا التعريفِ أهلَ التحقيق وأهلَ التخفيف، ولا يُسْتَبْعَدُ ذلك لأن مصطلحَ الهمزةِ كان فيما يبدو يدلُّ على وجهين مترادفين هما التحقيقُ والتخفيفُ، فلا تُطْلَقُ كلمةُ الهمزةِ إلَّا ويتبادر إلى الذهن مباشرةً هذان الوجهان، ولعلَّ هذا الفهمَ لكلمةِ الهمزة جعلَ المبردَ لا يعتبرها صوتاً كسائرِ الأصواتِ العربيَّةِ الأخرى لكونها لا تثبتُ على صورةٍ مستقرَّةٍ أي إنَّ اختلاف نطقها بين الواو والياء والألف وبالتالي اختلاف كتابتها، دفعه إلى إسقاطها من حروف المعجم. وقد ردَّ ابنُ جني عليه رداً مُحْكَماً تتضحُ منه تلكَ العلاقةُ الوثيقةُ بين إطلاقِ كلمةِ الهمزة وأهل التحقيق والتخفيف، قال: فأما إخراج أبي العباس الهمزةَ من جملةِ الحروفِ واحتجاجه في ذلك بأنها لا تثبتُ صورتُها فليس بشيء، وذلك أنَّ جميعَ هذه الحروف إنما وجبَ إثباتُها واعتدادُها لمَّا كانت موجودةً في اللفظ الذي هو قبل الخط، والهمزةُ أيضاً موجودةٌ في اللفظ كالهاء والقافِ وغيرِها فسبيلُها أن تعتَدَّ حرفاً كغيرها، فأمَّا انقلابُها في بعض أحوالِهَا لعارضٍ يعرضُ لها من تخفيفٍ أو بدلٍ فلا يخرجُها من كونها

(١) علم اللغة القسم الثاني ١٤٦.

(٢) العين ١/٥٨.

حرفاً، وانقلابُها أَدلُّ دليلٍ على كونها حرفاً، ألا ترى أنَّ الألفَ والواو والياء والهاء والنونَ وغيرهن قد يُقْلَبْنَ في بعض الأحوال ولا يخرجهنَّ ذلك من أن يُعْتَدَدْنَ حروفاً وهذا أمر واضح غيرُ مُشْكلٍ[(١)] ثم يوضح ابنُ جني هذه العلاقةَ أكثرَ حين يقرر أن الألف التي في أول المعجم هي صورةٌ ورمزٌ للهمزةِ المنطوقةِ وأن اختلاف كتابتها بين الواو والياء مردُّه التخفيفُ عند أهل الحجاز، أما أهلُ التحقيق فلا يكتبونها إلَّا ألفاً قال: «اعلم أن الألفَ التي في أولِ حروفِ المعجَم هي صورةُ الهمزةِ وإنما كتبت الهمزةُ واواً مرة وياءً أخرى على مذهب أهلِ الحجازِ في التخفيفِ ولو أُريدَ تحقيقُها ألبتة لوجبَ أن تكتبَ ألفاً على كل حال»[(٢)] ومما يؤكد أنَّ هذا الفهمَ لكلمةِ الهمزة كان كذلك أنَّ المبردَ حين تحدَّثَ عن الهمزةِ فرَّقَ بينَ همزةِ القطع والهمزةِ المخففة فقال: «الهمزة تحتها جميعاً ـ أي تحت الألف والهاء ـ أعني الهمزةَ المحققةَ، فلتباعدها من الحروف، وثَقِلَ مخرجها، وأنها نبرةٌ في الصدر جازَ فيها التخفيفُ»[(٣)] فقوله: أعني الهمزة المحققة ـ دلالةٌ على أن مرادَه هي ذاتُها، وكأنه يخشى أن تلتبسَ بمفهومها العام الدَّالِّ على التحقيقِ والتخفيفِ. وإذا كان الأمر كذلك فإنَّ الخليل مثَّلَ في قوله الأول هاتين اللهجتين، غير أنه شعر وهو المبتكر لعلم العروض، وصاحبُ الأذنِ الموسيقيةِ البديعة أنَّ الهمزةَ المخفَّفةَ تتشابَهُ صوتياً مع الصوائت الثلاثة، فدفعه هذا التشابهُ إلى ضمِّ الهمزةِ إليها فقال قوله الثاني: «وأربعةٌ هوائيَّةٌ وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة»[(٤)].

وهو إنما يريدُ همزةَ التخفيف وليس همزة القطع (Glottal stop) كما فهمه المحدثون، فقالوا إنَّ الخليلَ جعلَ مخرجين للهمزة وما فعله الخليل لا ينكره المحدثون الصوتيون لأنَّ سقوطَها في الكلام يُسْتَعَاضُ عنه بإطالة صوتِ اللين قبلها[(٥)] وتسهيلَها بين بين يُفَسَّرُ صوتياً «بأنه صوتُ لين قصير»[(٦)].

ومما يؤكد هذا التفسير ثلاثة أمور:

١ ـ أَنَّ الخليلَ لم يذكر في مقدمة العين شيئاً عن الهمزة المخففة ويبدو أنَّ

---

(١) سر الصناعة ٤٨.
(٢) سر الصناعة ٤٦.
(٣) المقتضب ١/ ١٥٥.
(٤) العين ١/ ٦٤.
(٥) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ٩٠.
(٦) المرجع السابق ٩١.

الخليلَ أجْمَلَ ثم جاء تلميذه سيبويه وفصّلَ فجعل الهمزةَ المحققة في أبجديته، وتحدَّثَ عن المخففة في كتابه حديثاً مسهباً. .

٢ ـ أنَّ قولَ الخليل ـ معللاً ابتداءه بالعينِ دون الهمزة ـ: «لم أبدأ بالهمزةِ لأنها يلحقها النَّقْصُ والتغييرُ والحذفُ ولا بالألف لأنها لا تكون في ابتداءِ كلمةٍ ولا في اسم ولا فعلٍ إلا زائدةً أو مبدلة»[١] يدل على أمرين:

أ ـ أنَّ الهمزةَ في ذهن الخليل ذاتُ شقين صحيحة ومعتلة لا ينفك الواحدُ منها عن الآخر وبعبارة أخرى محققةٌ ومخففةٌ.

ب ـ أنَّ الخليلَ كان يدركُ الفَرْقَ بين الهمزة والألف، فإذا كان الأمر كذلك، فكيف يَجْعَلُ الخليلُ الهمزةَ المحققة مع الألف اللينة، وينسبها أيضاً إلى الجوف ويصفهما بالهوائية؟؟ ورجلٌ مثلُ الخليل ـ فيما نحسب ـ لا يفعل ذلك إلّا إذا حُمِلَ كلامُه على الوجه الذي فسَّرناه.

٣ ـ أنَّ قول ابنِ منظور «والهمزةُ كالحرفِ الصحيح، غير أنَّ لها حالاتٍ من التليينِ والحذفِ والإبدالِ والتحقيقِ تعتَلُّ فأُلحِقَت بالأحرفِ الجوفِ، وليست من الجوف إنما هي حلقيةٌ في أقصى الحلق ولها ألقابٌ كألقاب الحروف»[٢] يؤكد لنا أنَّ إطلاق كلمةِ الهمزة كان يحتملُ وجهين، التحقيق والتخفيف وقد عبَّر عنه ابنُ منظور بقوله: «والهمزةُ كالحرفِ الصحيح غير أنَّ لها حالاتٍ من التليين. . . تعتل» وكأن هذه الحالات مظاهرُ مَرَضِيَّةٌ دائمةٌ للهمزة بحيث لا تُنْطَقُ إلّا ويفهم منها هذان المعنيان ولذلك قال ابن منظور في أول حديثه والهمزةُ كالحرفِ الصحيح ولم يقل «حرفٌ صحيحٌ» ويبدو أن ابنَ منظور قد تنبَّهَ إلى سببِ وضعِ الخليل لهذه الهمزةِ المخففة مع الصوائت الثلاثة إذ إنه بعد أن ذكر حالَاتها المرَضيَّة وختمها بقوله تعتَلُّ، أتبعها بقوله: فألحِقَتْ بالأحرف الجوف وليست من الجوف، وهذه إشارة إلى أنَّ السبَب الذي دفعَ الخليلَ إلى ضمِّ الهمزةِ إلى الصوائتِ الثلاثة هو اعتلالُها الناتج عنه هذا التشابه الصوتي الذي أحسَّه الخليلُ في الهمزةِ المخففةِ فضمَّها إلى الصوائت الثلاثة. والحق يقال بأنَّ الدكتور عبد الله درويش قد تنبَّهَ إلى ذلك فقال في مقدمة العين «ولقد فطنَ الخليلُ إلى

(١) انظر المزهر، للسيوطي ١/٩٠.
(٢) لسان العرب، حرف الهمزة.

أنَّ الهمزةَ أعمقُ الحروف مخرجاً ولكنه وجَد من تغييرها سبباً في عدِّها ضِمْنَ حروفِ العِلَّة»[١].

وعلى أيةِ حال، إنْ صحَّ هذا التفسيرُ فهو يدلُّ على ما يلي:

١ ـ أن الخليلَ لم يجعل للهمزة مخرجين كما يرى بعضهم، وإنما مخرجُها عنده أقصى الحلق وقد تبعه في ذلك سيبويهِ وابنُ جني وتعيينُ هذا المخرج لا غبارَ عليه من قبل المحدثين إذا كان أقصى الحلق عندهم يشمَلُ الحنجرةَ وأغلبُ الظن أنه كذلك، ذلك أنَّ الحلق كما قال أبو زيد المتوفى ٢٠٦ هو الغلصمة وموضعُ المذبح[٢] والغلصمةُ عند علماء الأصوات المحدثين بعد استعانتهم بعلم التشريح، هي لسانُ المزمارِ الواقع فوق الحنجرة[٣]، فإذا كان الحلق هو الغلصمةُ، وكانت الغلصمةُ هي لسانُ المزمار الواقع فوقَ الحنجرة، فبدهي أن قولَ القدماء أقصى الحلق وأسفله يشمل الحنجرة.

٢ ـ أن التناقضَ الغريبَ الذي لاحظه بعضهم على القدماء يزولُ ذلك أنَّ الانفجاريةَ هي الهمزةُ المحقَّقةُ، والهوائيَّةَ هي الهمزةُ المخففة.

والحقيقة أنه كان يستحسن من الخليل أنْ يحددَ نوعَ الهمزةِ التي ذكرها مع الصوائت الثلاثة، وعدمُ التحديد هذا أوقعَ الخالفين من بعده في الاضطراب حينما حاولوا أن يفسروا ذلك.

أما الألفُ، فلا ريب أنَّ تعيين مخرج لها هو من قبيل السهو أيضاً لأن طبيعةَ الصوائت بعد البحثِ التجريبي، ليس لها مكانٌ محدَّدٌ في القناةِ الصوتية وإنما يُعْتَمَدُ في معرفتها على عدمِ وجودِ حائلٍ يمنعُ الهواءَ الخارج من الرئةِ من الاستمرار والجريان، وعلى وضعِ اللسانِ والشفتين أثناءَ نطقِها ووضوحِهَا السمعي الذي يشعرُ به السامعُ، غير أنَّ استعمالَ الخليل لمصطلح هوائي يمكن أن ينطبقَ كما يقول الدكتور السعران على الألفِ اللينة التي هي حركةٌ طويلة[٤] لأن وصفَ الخليل للألف بأنها هوائيةٌ يدل على أننا حينما ننطقها لا يعترض طريقَها مانعٌ بل يجري الهواء حراً طليقاً، وقد أكَّدَ الخليلُ على هذا المعنى فكان «يقول

---

(١) العين ١/ ٣٤.

(٢) انظر تاج العروس، مادة حلق.

(٣) علم اللغة، للدكتور كمال بشر ٨٤.

(٤) انظر A Critical study of the phonetic observation of the Arab Grammarians EL - saarn - Mahmoud.p.2.6.

كثيراً الألفُ اللينة والواو والياء هوائية أي أنها في الهواء»[1] وأنها ـ كما يقول في موضع آخر ـ لا يتعلّقُ بها شيءٌ[2] ولذا فإنَّ الخليل ـ كما يقول الدكتور كمال بشر قد أتى في الواقع بأهمِّ خاصة من خواصِّ الحركاتِ وهي حريَّةُ مرورِ الهواءِ حالَ النطقِ بها، فلا يقفُ في طريقها عائق[3].

وطبيعي أنَّ النطقَ بها ـ باعتبارها هوائيَّةً ـ يلزم اللسانَ أن يهبطَ إلى قاعِ الفم، وأن يكونَ في وضعِ إراحةٍ تامَّةٍ، بحيث يخرُج الهواءُ دونَ حائلٍ موجودٍ في القناة الصوتية وبهذا يكونُ الخليلُ قد حقَّقَ الصفةَ الثانيةَ لطبيعةِ الصائتِ الألف، قال الدكتور أحمد مختار عمر إنَّ «الألفَ ليس لها في الحقيقةِ نقطةُ إنتاجٍ معينةٍ على طولِ مجرى الهواء، لأن اللسانَ يكونُ معها في واقع الأمرِ في وضعِ إراحةٍ أي ممتداً في قاعِ الفم»[4].

وهبوطُ اللسانِ إلى قاعِ الفم تتبعه عملية أخرى لاشعورية وهي انفراجُ الشفتين والخليلُ وإنْ كان لمَ يذكر وضعَ اللسان والشفتين، فمن الملاحظ أنَّ سيبويه وابن جني قد تنبَّها إلى وضعهما ليس مع الصائتِ الألف فقط بل مع جميع الصوائت أيضاً قال سيبويه: «ومنها الهاوي وهو حرفٌ اتسعَ لهواءِ الصوتِ مخرجه أشدَّ من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضمُّ شفتيك في الواو، وترفعُ في الياء لسانَكَ قِبَلَ الحنك، وهي الألفُ وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها وأخفاهُنَّ وأوسعهنَّ مخرجاً: الألف ثم الياء ثم الواو»[5] ولهذا النصُّ أهمية كبيرة لأنه يؤيد ما ذهب إليه الخليل من كون الألف هوائيةً اتسعَ مخرجُها لكي يجري الصوتُ معها في الفم دون عائق، ولأَنه يدلُّ أيضاً على إدراك سيبويه لطبيعة الصائت الألف من حيث وضعُ اللسانِ والشفتين أثناء النطق بها، فإذا كان اللسانُ يرتفعُ عند النطق بالياء، والشفتان تستديران عند النطق بالواو، فإنه في حال النطق بالألف لا يرتفع اللسان ولا تنضم الشفتان فلم يبق إلا الانخفاضُ إلى قاع الفم وانفراج الشفتين أيضاً. وقد وضحت هذه القضيةُ عند ابن جني حيثُ حدَّدَ ووصفَ الألفَ كما وصفها المحدثون الصوتيون

---

(١) العين ١/ ٦٤.

(٢) العين ١/ ٦٥.

(٣) علم اللغة القسم الثاني ٩٨.

(٤) دراسة الصوت اللغوي ٢٩٧.

(٥) الكتاب ٢/ ٤٠٦.

وذلك بقوله: «أما الألفُ فتجدُ الحلقَ والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر»[1] وهذا ما عناه المحدثون بقولهم إنه عند النطق بالصوائت يندفع الهواء في مجرى مستمر خلال الحلقِ والفم وخلال الأنف معها أحياناً، دون أن يكونَ ثمةَ عائقٌ يعترض مَجْرَى الهواء اعتراَضاً تاماً، أو تضييق لمجرى الهواء من شأنه أنْ يُحدِثَ احتكاكاً مسموعاً[2].

صفاتهما: حصل بين الألف والهمزة صفات مختلفة وأخرى مشتركة:

١ ـ الصفاتُ المختلفةُ: الهمزةُ صوتٌ شديدٌ في حين أنَّ الألفَ وسطٌ بين الشديد والرخو، وهو حرفُ مدٍّ ولينٍ، ومن أخفى الحروف وأشدها استطالةً ويعتبر الحرفُ الوحيدُ الهاوي من بينِ الحروف[3].

٢ ـ الصفات المشتركة: الألف والهمزة من الحروف المنفتحة، والمصمتة والمنخفضة، والمجهورة[4]، وما يعنينا من هذه الصفات هو وصفهم الهمزة بأنها مجهورة، والحرف المجهور كما يقول سيبويه: حرف أُشبعَ الاعتمادُ في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتمادُ عليه ويجري الصوت[5]. والجهر عكس الهمس لأنَّ المهموس حرف «أُضعفَ الاعتمادُ في موضعه حتى جرى النفس معه»[6]. ووصفُ القدماء الهمزةَ بأنها مجهورةٌ يعني عند المحدثين أنَّ الوترين الصوتيين يهتزان أثناء النطق بها ويتذبذبان، غير أنَّ النتائج المعملية الصوتية الحديثة قسمتهم إلى فريقين:

الأول: ومنهم جان كانتينو[7] والدكتور تمام حسان[8]، فقد ذهب هذا الفريق إلى اعتبار الهمزة صوتاً شديداً مهموساً، ولاحظوا أنَّ اهتزاز الوترين معدومٌ نتيجةَ إقفالهما إقفالاً تاماً وقد عبر عن رأيهم الدكتور تمام حسان بقوله: «وتأتي جهةُ الهمس في هذا الصوت من أنَّ إقفال الأوتار الصوتية معه لا يسمحُ بوجود الجهر في النطق ولكن النحاةَ والقرَّاءَ أخطأوا فعدُّوا هذا

(١) سر الصناعة ٨.
(٢) علم اللغة، للدكتور محمود السعران ١٦٠.
(٣) انظر الكتاب ٢/٤٠٦، وشرح الشافية، للرضي ٣/ ٢٦١.
(٤) انظر الكتاب ٢/٤٠٦ وسر الصناعة ٧١، ٧٥، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٥٨ ـ ٢٦٢.
(٥) الكتاب ٢/ ٤٠٥.
(٦) الكتاب ٢/ ٤٠٥.
(٧) دروس في علم الأصوات، ٣٥.
(٨) مناهج البحث، ٩٧.

الصوتَ مجهوراً وهو أمرٌ مستحيلٌ استحالةً ماديةً ما دامت الأوتارُ الصوتية مقفلةً في أثناء نطقه» ولكن الدكتور تمام حسان يفرق بين همزة القطع وهمزة التسهيل فيقرر أن الهمزةَ المسهَّلَةَ يعتورها الجهر ـ وهذا يقوي ما ذهبنا إليه من أن الخليل شعر بالتشابه الصوتي بين الهمزة المخففة والصوائت الثلاثة فضمها إليها لأن الصوائت مجهورة ـ غير أنَّ جهرها هو نوعٌ من التضييق الحنجري وليست كهمزة القطع قال: «ولكن هذا الصوتَ قد يأتي مُسهَّلاً، أي أنَّ إقفال الأوتارِ الصوتية قد لا يكون تاماً حين النطق به، بل يكون إقفالاً تقريبياً، وفي حالة التسهيل هذه يحدث الجهرُ ولكن المجهورَ حينئذٍ ليس وقفةً حنجريةً بل تضييقٌ حنجري أشْبَهُ بأصواتِ العلَّةِ منه بهذا الصوت»[١].

غير أنَّ الدكتور كمال بشر لم يرضَ برأي الواصفين الهمزة بالهمس، لأن نطقَ الهمزة يمر بمرحلتين:

أ ـ مرحلةُ انطباق الوترين وفيها ينضغطُ الهواء من خلفهما فينقطعُ النفس.

ب ـ مرحلةُ خروج الهواء المضغوط فجأةً محدثاً انفجاراً مسموعاً. ويبدو أن المنادينَ بهمسِ الهمزة قد لاحظوا المرحلةَ الثانيةَ من نطق الهمزة وهي المرحلةُ التي تصاحب الانفجارَ، ففي هذه الحالة تكون الأوتارُ في وضع الهمس ولكن ـ كما يقول الدكتور بشر ـ هاتين المرحلتين متكاملتان ولا يمكن الفصلُ بينهما، أو النظر إلى إحداهما دون الأخرى[٢].

الثاني: ومنهم الدكتور محمود السعران[٣] والدكتور إبراهيم أنيس[٤] والدكتور كمال بشر[٥] والدكتور عبده الراجحي[٦] إذ قرر هؤلاء أنَّ الهمزةَ لا هي بالمجهورة ولا هي بالمهموسة وهذا الفريق اعتبَر فتحةَ المزمارِ هي مخرجُ الهمزة وأنَّ الوترين الصوتيين في حالة نطق الهمزة غيرُ متباعدين ولا مهتزين بل هما منطبقان يسدَّانِ فتحةَ المزمار ـ وبعبارة أخرى هما مشغولان بإحداث صوت الهمزة. ولكنها حجة ضعيفة ـ كما يقول الأستاذ محمد الأنطاكي، لأنَّ المجهورَ

---

(١) مناهج البحث٩٧.
(٢) علم اللغة للدكتور كمال بشر ١٤٢، ١٤٣.
(٣) علم اللغة ١٧١.
(٤) الأصوات اللغوية، ٩٠.
(٥) علم اللغة ١٤٢.
(٦) اللهجات العربية ٩٥.

في علم الأصوات هو ما اهتزَّ معه الوتران والمهموس هو ما لم يهتز معه الوتران دون النظر إلى سبب عدم الاهتزاز(١).

ومهما يكن من أمر، فقد حاول المحدثون أنْ يعللوا هذا السهوَ الذي وقع فيه القدماء فبين كانتينو أنَّ اتصالَ الهمزة المتواترة بالألف جعلَهم يعتبرونها خطأً مجهورةً(٢) وإلى مثلِ هذا ذهب الدكتور أحمد مختار عمر فقال ربما نطقوا الهمزةَ متلوةً بحركةٍ فظنوها مجهورةً، مع أنَّ الجهرَ سببُهُ الحركةُ لا الهمزة(٣).

وأخيراً فقد أنصف الدكتور أحمد مختار عمر القدماءَ باعترافه أنَّ الهمزةَ ما زالت حقيقتُها غامضةً عند المحدثين، فلا ضيرَ إذا أخطأ القدماءُ وهم الذين افتقروا إلى الوسائل العلمية الحديثة، قال: وإذا كانت التسجيلاتُ الطيفيَّةُ الحديثةُ للهمزة قد أظهرتْها بصورٍ متنوعةٍ، وصوتاً غيرَ مستقرٍّ، لا يأخذُ شكلاً معيَّناً محدَّداً، وصوتاً شبيهاً بالعلَّةِ في بعضِ السياقاتِ، فكيفَ ننتظرُ من القدماء بوسائلِ ملاحظتهم البسيطةِ أنْ يصلُوا إلى أوجهِ الصواب فيها، هذا بالإضافة إلى ما يعتري الهمزةَ في النطق العربي من إبدالٍ وحذفٍ وتسهيلٍ بينَ بينَ، وغيرها مما هو موجودٌ في كتب الصرف والقراءات ومما يمكن أنْ يخدعَ الشخصَ ببساطةٍ بأنْ يجعلَهُ يصفُ الصوتَ في حالةٍ من حالاته العارضة دون أنْ يفطنَ إلى ذلك(٤).

وأخيراً فإن هذه الدراسة العلميةِ القيّمة التي قدمها علماؤنا القدماء، ووافقهم عليها المحدثون في إطارها العام لهي مفخرة نعتزُّ بها، وكم نتمنى أن يتريَّثَ المحدثون قبل إصدار أحكامهم على هذه الدراسات فلعلَّ المستقبل ـ بعد نشر كتب التراث ـ يحملُ في طياته إجابات على بعض المتسائلين من المحدثين.

والله الهادي إلى الصواب، وإليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله والأصحاب.

الراجي عفو ربه
رياض بن حسن الخوام
مكة المكرمة

---

(١) الوجيز في فقه اللغة ١٩٨.
(٢) دروس في علم الأصوات العربية ٣٥.
(٣) البحث اللغوي عند العرب ٨٥.
(٤) دراسة في الصوت اللغوي ٢٩٧.

المصادر والمراجع

١ ـ أَسماء الأَفعال وأَسماء الأَصوات في اللغة العربية، للدكتور محمد عبد الله جبر، دار المعارف ١٩٨٠م.

٢ ـ الأَشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي (الجزء الأول) تحقيق عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

٣ ـ الأَصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أَنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة ١٩٧٥م.

٤ ـ الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأُولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٩م.

٥ ـ الأُصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأُولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٦ ـ الإِنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر.

٧ ـ البحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر ـ عالم الكتب ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٨ ـ البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٩ ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور عياد الثبيتي، دار الغرب الإِسلامي الطبعة الأُولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

١٠ ـ البغداديات (المسائل المشكلة) لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني بغداد ١٩٨٣م.

١١ ـ البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأَنباري، تحقيق دكتور طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٢ ـ التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق الدكتور فتحي علي الدين، منشورات مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، بمكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٣ ـ تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، المطبعة الخيرية، ١٣٠٦هـ.

١٤ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، وزارة الثقافة، مصر ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

١٥ ـ التطور النحوي للغة العربية لبرجشتراسر، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٦ ـ تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق الدكتور عبد الله درويش، مراجعة الأستاذ محمد علي النجار الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٧ ـ حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية (ضمن مجموعة شروح الشافية) المجلد الأول، عالم الكتب بيروت (نسخة مصورة عن طبعة ١٣١٠هـ).

١٨ ـ حاشية الصبان على شرح الأَشموني ومعه شرح الشواهد للعيني (ضمن مجلد واحد) دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه.

١٩ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، دار الثقافة بيروت.

٢٠ ـ دراسة الصوت اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

٢١ ـ دراسات في فقه اللغة العربية للدكتور السيد يعقوب بكر، مكتبة لبنان ١٩٦٩م.

٢٢ ـ دروس في علم الأصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي نشر مركز البحوث الاقتصادية تونس.

٢٣ ـ سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق مصطفى السقا وزملائه، وزارة المعارف العمومية، نشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م.

٢٤ ـ سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٥ ـ شرح الأشموني (انظر حاشية الصبان).
٢٦ ـ شرح التصريح على التوضيح للأزهري ومعه حاشية الشيخ ياسين (ضمن مجلد واحد) دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٧ ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٢٨ ـ شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
٢٩ ـ شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر النحاس، تحقيق أحمد خطاب، الجمهورية العراقية وزارة الإعلام ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
٣٠ ـ شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة علي صبيح وأولاده، بمصر الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
٣١ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٣٢ ـ شرح الكافية في النحو لرضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
٣٣ ـ شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب بيروت.
٣٤ ـ شعر زهير بن أبي سلمى، للأعلم الشنتَمري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٣٥ ـ علم اللغة العام، الأصوات، القسم الثاني للدكتور كمال بشر، دار المعارف مصر ١٩٧٠م.
٣٦ ـ علم اللغة مقدمة للقارىء العربي للدكتور محمود السعران، دار المعارف مصر ١٩٦٢م.
٣٧ ـ غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق برجشتراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ/ ١٩٨٣م.
٣٨ ـ فقه اللغات السامية، لكارل بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٣٩ ـ فقه اللغة المقارن للدكتور إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٨م.
٤٠ ـ الكتاب لسيبويه، تحقيق الأُستاذ عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب جـ٢/ ١٩٧٩م، جـ٣/ ١٩٧٣م.
٤١ ـ الكتاب لسيبويه، المطبعة الكبرى الأميرية بولاق مصر ١٣١٦هـ.
٤٢ ـ كتاب العين للخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور عبد الله درويش، مطبعة العاني بغداد ١٣٨٦هـ ـ ١٩٧٦م.
٤٣ ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري وبذيله الانتصاف لابن المنير الاسكندراني مع كتب أخرى ضمن مجلد واحد، تصحيح مصطفى حسين أحمد، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الثانية ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م.
٤٤ ـ لسان العرب لابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير وزملائه، دار المعارف بمصر.
٤٥ ـ اللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي، دار المعارف، ١٩٦٨م.
٤٦ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق محمد جاد المولى وزملائه، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
٤٧ ـ المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٤٨ ـ شكل إعراب القرآن لمكي بن أَبي طالب القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
٤٩ ـ معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠.
٥٠ ـ معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٥١ ـ المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية بمصر، المركز العربي للثقافة، بيروت لبنان.
٥٢ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأَنصاري، تحقيق الدكتور

مازن المبارك وزميليه، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م.

٥٣ ـ المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.

٥٤ ـ مناهج البحث في اللغة، للدكتور تمام حسان، دار الثقافة بالدار البيضاء ١٩٧٤م.

٥٥ ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، المكتبة التجارية بمصر.

٥٦ ـ المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

٥٧ ـ النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تصحيح سعيد الخوري الشرتوني، دار الكتاب العربي بيروت لبنان.

٥٨ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، لبنان.

٥٩ ـ الوجيز في فقه اللغة، لمحمد الأنطاكي، مكتبة دار الشرق، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

المخطوطات

٦٠ ـ شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك مع تكملة ابنه بدر الدين، السفر الثاني، تحقيق علاء الدين حمويه رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ١٤٠٧ هـ ـ ١٤٨٧م.

المصادر الاجنبية

A Critical study of the phonetic observation of the Arab Grammarians, - ٦١
El - Saar N - Mahmoud. PH. D. Thesis London University S. O. A. S. 1951.

١

فهرس موضوعات مهما في الدرس النحوي

الموضوع	الصفحة

٢

فهرس موضوعات الألف والهمزة